

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥) *

م.م هادي عبد الواحد جياذ الحلفي
كاظم الفتلاوي
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد
والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
قسم الاقتصاد

أ.د كامل علاوي
جامعة الكوفة / كلية الادارة

Hidegead74@gmail.com

الملخص

أدت التطورات العالمية المتسارعة إلى ظهور مفاهيم جديدة على مستوى السياسة الاقتصادية، وأصبحت هناك مجموعة من الأسس التي تركز عليها التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي تحقق رفاهية الأفراد كهدف أساسي تسعى إلى تحقيقه السياسات الاقتصادية، وهذه الرفاهية اتسعت مصادر تحقيقها، وأخذت تتبلور عوامل كثيرة من شأنها أن تسهم في تحقيق هذه الرفاهية، فقد اشتملت مصادر تحقيقها فضلاً عن البيئة الداخلية للدولة لتشمل أيضاً البيئة الخارجية لها، الأمر الذي أعطى دوراً كبيراً للأنشطة الابتكارية في توفير هذه الوسائل. وبالتالي فقد أصبح التطور والنمو الاقتصاديان اللذان تحققا في دول العالم المتقدمة يعود معظمه إلى الأنشطة الابتكارية التي قامت بها تلك الدول خلال المدة التي أعقبت الثورة

* البحث مستل من اطروحة الدكتوراه للباحث هادي عبد الواحد جياذ بأشراف الاستاذ الدكتور كامل علاوي الفتلاوي

الصناعية، إذ أدت تلك الابتكارات إلى زيادات متتالية في إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة معدل الربحية .

Evaluating of the main factors in supporting the competitiveness in selected Arab countries (2001 – 2015)

Hadi abd al-wahed jiyad Prof. Dr. kamil allawi kadhim
University of Basrah Kufa University
Collage of Administration and Economics

Abstract

The rapid global developments have led to the emergence of new concepts at the level of economic policy, and there has been a set of foundations on which the economic developments are based and which achieve the well-being of individuals as a fundamental objective pursued by economic policies. This well-being its sources has been expanded, and many factors also have been crystallized that will contribute to achieving this prosperity. As well as the internal environment of the State, also Their sources of achievement included the external environment, Which gave a significant role to innovative activities in providing such means, so, the economic development and growth achieved in the developed countries of the world is in the large part belong to the innovative activities carried out by those countries during the period following the Industrial Revolution, These innovations led to successive increases in production factors, increasing production and increasing profitability.

المقدمة:

أدت التطورات العالمية المتسارعة إلى ظهور مفاهيم جديدة على مستوى السياسة الاقتصادية، إذ ان توجه اقتصادات العالم منذ نهاية القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية واندماج الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، أدت إلى الاهتمام بمسألة المنافسة والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية وأخذت تحتل اهتماماً متزايداً في أدبيات الموضوع، الأمر الذي دفع المتخصصين في الشأن الاقتصادي إلى دراسة القدرة التنافسية وتحديد سبل تحقيقها.

وأخذت الدراسات المتخصصة تبحث عن مصادر تحقيق هذه التنافسية بعد أن امتد نطاقها الجغرافي ليشمل الرقعة الجغرافية العالمية جميعها. كما أن اللحاق بركب التطور العالمي في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة يفرض على دول العالم اعتماد مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف، لذا تسعى هذه الدول جميعها إلى امتلاك مقومات القدرة التنافسية التي تؤهلها لامتلاك مركز تنافسي مميز على المستوى العالمي، وقد جاء هذا التوجه نتيجة توجه دول العالم نحو مزيد من التحرر الاقتصادي وإزالة القيود أمام حركة التجارة الخارجية والاندماج مع الاقتصاد العالمي.

واشتمل البحث على دراسة العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية لدول عربية مختارة، وقد تم اختيار أربع دول هي السعودية والإمارات ومصر والأردن، وجاء اختيار هذه الدول بوصفها عينة البحث بسبب اختلاف الطبيعة الاقتصادية لكل منها، إذ يتسم اقتصاد كل من السعودية والإمارات بأنه اقتصاد ريعي أحادي الجانب، في حين يتسم اقتصاد كل من مصر والأردن بأنه اقتصاد متنوع. وقد حاولت دول العينة اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها التنافسية بشكل يتناغم مع توجهها نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي، إذ لا تستطيع هذه الدول البقاء في عزلة تامة عن محيطها الخارجي، لهذا سعت إلى اتخاذ التدابير اللازمة التي تؤمن لها إمكانية التنافس واللاحاق قدر الإمكان بركب التطورات الاقتصادية العالمية.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من دور القدرة التنافسية في تحقيق مركز تنافسي على المستوى العالمي في دول العينة، وتبرز هذه الأهمية بشكل أكبر في ظل تصاعد عمليات التحرير الاقتصادي والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية واندماج الاقتصاد العالمي في ظل العولمة.

مشكلة البحث: نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية وحالات التخلف الاقتصادي التي عانت منها دول العينة خلال المدة التي سبقت مرحلة الاستقلال السياسي منتصف عقد الخمسينات من القرن الماضي ولا تزال، أدت إلى خلق تحديات كبيرة تواجه عملية تطوير القدرة التنافسية في هذه الدول على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها في بناء مقومات قدرتها التنافسية. لذا تنطلق مشكلة البحث من الإجابة عن التساؤل الآتي: هل استطاعت دول العينة تحقيق البيئة الداعمة للقدرة التنافسية التي تستطيع مواكبة التطور الحاصل في القدرات التنافسية على المستوى الدولي؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها "على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دول العينة في مجال قدراتها التنافسية من اجل ترصين موقعها التنافسي في السوق العالمية إلا أنها مازالت بعيدة عن مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال".

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحديد الابعاد التي تضمنتها مفاهيم القدرة التنافسية التي اختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الى القدرة التنافسية. كما يهدف إلى تحليل العناصر الاساسية الداعمة لها من منظور الأفكار التي تناولت موضوع القدرة التنافسية، فضلاً عن تقييم المؤشرات الكمية المتعلقة بهذه العناصر في دول العينة.

خطة البحث: لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها، فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات، وكانت على النحو الآتي:

تناول المبحث الأول ابعاد مفاهيم القدرة التنافسية المختلفة. بينما ذهب المبحث الثاني الى تحليل الاطر النظرية للعناصر الاساسية الداعمة للقدرة التنافسية، اما المبحث الثالث فقد اختص بتحليل هذه العناصر وتقييمها في دول العينة من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية.

المبحث الاول

أبعاد مفاهيم القدرة التنافسية

اتجهت اقتصادات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية واندماج الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز

دور القطاع الخاص. ونتيجة لتلك التطورات أخذت مسألة المنافسة والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية تحتل اهتماماً متزايداً في أدبيات الموضوع سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وتجسد هذا الاهتمام في أنشطة عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية التي تسهم في زيادة تقارب سياسة المنافسة والتعاون في تطبيقها. فقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية منذ سنة ١٩٩٧ ولغاية الآن الذي يحدد درجات التنافسية بين الدول، فضلاً عن تحديد العوامل التي تحدد هذه المنافسة والقدرة عليها. كما أخذ المعهد الدولي لإدارة التنمية بإصدار الكتاب السنوي للمنافسة الدولية منذ سنة ١٩٨٩، الذي يقوم البيئة الوطنية ومدى دعمها لمنافسة الشركات ويحدد درجات المنافسة لعدد من الدول ذوات الأهمية في السوق الدولية، فضلاً عن إصدار التقارير الإقليمية والوطنية ونشر العديد من الكتب والندوات والمؤتمرات والدراسات بهذا الشأن. وعلى الرغم من الاتفاق حول أهمية القدرة التنافسية بوصفها معياراً مهماً للقوة الاقتصادية للدول جميعها كونها الأداة الرئيسة لتحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي واستدامته، وخاصة ما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية على توزيع الدخل وأثره في مستويات الفقر^(١). إلا أنها اختلفت من حيث مفهومها نتيجة لاختلاف آراء الباحثين والمؤسسات الدولية والمحلية والمهتمين بدراسة القدرة التنافسية، إذ ربطت بعض المفاهيم تعريف القدرة التنافسية بهدفها المتمثل بتحقيق النمو الاقتصادي المنشود ورفع مستوى معيشة الأفراد، فقد عرفت القدرة التنافسية بأنها (القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الدخل الحقيقي للفرد مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)^(٢). ويركز هذا التعريف على أن القدرة التنافسية تشكل مصدراً ضمناً مهماً من مصادر النمو الاقتصادي سواء كان النمو متحققاً في الأسواق المحلية أم في الأسواق الخارجية، وتنطلق هذه الرؤية من دور محددات التنافسية في خلق الثروة الوطنية ورفع مستويات المعيشة وزيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتي لا تختلف بدورها عن محددات النمو الاقتصادي الأخرى، ويتأكد ذلك من خلال التعريف الذي تبنته تقارير التنافسية الأوروبية الذي يعرف القدرة التنافسية بأنها (عملية رفع مستويات المعيشة لدولة ما أو مجموعة من الدول واستدامتها مع تحقيق أقل قدر ممكن من البطالة من خلال تحسين الأداء وزيادة التشغيل ورفع إنتاجية العمل)^(٣).

في حين ركزت بعض المفاهيم على البعد الداخلي في تحديد مفهوم القدرة التنافسية، وعلى وفق ذلك يعرف المعهد العربي للتخطيط القدرة التنافسية بأنها (الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية، في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية)^(٤). إذ يركز هذا التعريف على الأداء الاقتصادي الكلي للدولة من حيث تطوير بيئة قطاع الأعمال

والمؤسسات وتوفير البنية التحتية للأنشطة الاقتصادية والظروف المناسبة لدعم القدرة الابتكارية فيها، فضلاً عن قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيفه بوصفها عوامل مهمة لتطوير واقع القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي فإن التعريف يركز على العوامل الداعمة للتنافسية للأمم من سياسات وهياكل اقتصادية ومؤسسات. وهذه العوامل هي المحددة لمستويات التنافسية التي تؤدي إلى رفع مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي، ومن ثم فإنه يؤكد تطوير واقع الأداء الاقتصادي الكلي. فضلاً عن أن تعريف التنافسية يشير إلى دور الأنشطة الابتكارية في تدعيم الأداء الكامن للتنافسية في إطارها الزمني البعيد.

وقد ينصرف بعضهم الآخر إلى تعريف القدرة التنافسية ضمن إطار مصادر تحققها المتمثلة بالإنتاجية والنوعية والتكلفة أو السعر. إذ يعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية بأنها (مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية للدولة، ويحدد هذا المستوى من الإنتاجية مستوى الرخاء الذي يمكن أن يصله الاقتصاد ومعدلات العائد على الاستثمارات التي تشكل بدورها الدوافع الأساسية للنمو الاقتصادي)^(٥). وقد ركز هذا التعريف على إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل نموها في الأجل الطويل بوصفهما محددين رئيسيين لرفع مستوى معيشة الأفراد واستدامته لأنهما يحددان عوائد هذه العوامل التي تشكل بمجموعها الدخل القومي ونصيب الفرد منه، الذي يمثل جوهر تحسين مستوى المعيشة، وتعرف القدرة التنافسية أيضاً بناءً على نوعية المنتجات التي تستطيع الشركات الإنتاجية من إنتاجها بشكل يتلاءم مع رغبات الطلب المختلفة وبأسعار مناسبة، إذ يشير التعريف البريطاني للتنافسية على أنها (قدرة الشركة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من الشركات الأخرى)^(٦).

في حين ركز آخرون على البعد الدولي للتنافسية، إذ عرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بأنها (قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل)^(٧). وحددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوم التنافسية بأنها (المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل)^(٨). ويظهر مؤشر التنافسية على وفق هذين التعريفين الأداء النسبي للدولة في الأسواق الدولية، وترتبط بين القدرة التنافسية للدولة والتجارة الدولية من خلال تحديد المقومات التي تمكن من تنمية الصادرات وتحسين الأداء في الأسواق الخارجية، انطلاقاً من الفعالة النظرية والتطبيقية بأن الأسواق الخارجية أقرب إلى

الكفاءة من الأسواق الداخلية بفعل التشوهات السعرية وغير السعرية المرافقة للأسواق الداخلية^(٩).

كما تؤكد بأن هذه العلاقة تشكل المصدر الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للأفراد، فهي تشير إلى أن قدرة الدولة التنافسية تتمثل في قدرتها على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية في ظل وجود منافسة دولية وتقليل وارداتها من العالم الخارجي وتعويضها بالمنتجات المحلية. واستناداً إلى تلك التعاريف تصبح القدرة التنافسية عملية ديناميكية ومستمرة تستهدف تحقيق التفوق المستمر للدولة على الدول الأخرى من خلال تحقيق التفوق المستمر بين الشركات المتنافسة في الدولة مقارنة بالشركات في الدول الأخرى، وهذا التفوق يمنح الدولة أو بعض مؤسساتها النجاح واستمرارية البقاء في الصدارة. وبذلك فإن أدبيات التنافسية أعطت أهمية كبيرة لتعريف القدرة التنافسية على وفق الإطار الدولي لما له من أهمية كبيرة في تحقق مصادر تكوينها، وبالتالي التركيز على عوامل تعزيز هذه القدرة وبناء مؤشراتها طبقاً لهذا الإطار.

ويذهب المتخصصون في قضايا التنافسية الذين تناولوا هذه الظاهرة في إطار بعدها الدولي من خلال التجارة الخارجية إلى التفرقة بين الميزة النسبية والميزة التنافسية كمفهوم مناظر للقدرة التنافسية، فهم يرون أن الميزة النسبية ترتبط بما يتوافر للدولة من عوامل طبيعية من موارد طبيعية وإيدٍ عاملة وما تحظى به من موقع جغرافي متميز، في حين رأوا أن الميزة التنافسية تتحقق بالاعتماد على العوامل المكتسبة المتمثلة بالتطور التكنولوجي وعنصر المهارة البشرية وجودة السلع المنتجة ونوعيتها، فضلاً عن فهم أذواق الطلب الخارجي على هذه السلع، ولذلك يرى هؤلاء المتخصصون أن مفهوم الميزة النسبية يرتبط بنظريات التجارة الخارجية التي سادت خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في حين يرتبط مفهوم الميزة التنافسية بنظريات التجارة الحديثة التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولاسيما عندما طرح الاقتصادي مايكل بورتر نظرية الميزة التنافسية الذي أكد فيها أن الدولة تستطيع أن تكتسب ميزة تنافسية عن طريق بناء الاستراتيجية فقط المتمثلة بالعوامل المكتسبة وليس عن طريق الموارد الطبيعية^(١٠).

المبحث الثاني

عوامل تدعيم القدرة التنافسية

تتوافر مجموعة من العوامل الرئيسة المؤثرة في تحقيق مستويات مرتفعة من القدرة التنافسية تتمثل في مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن من خلالها تدعيم مؤشرات القدرة التنافسية وتتمثل أهم هذه العوامل بما يأتي:

١ - الفلسفة الاقتصادية العامة:

أخذت الفلسفة الاقتصادية العامة للدولة تحتل مكانة مهمة في تحديد القدرة التنافسية من خلال التأثير المباشر في مصادرها الرئيسية، وتتمحور الفلسفة الاقتصادية حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحدد هذا الدور في اتجاهين: الأول يتمثل بتخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أي اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وقد تبنى هذا الاتجاه كل من أصحاب المذهب الاقتصادي الحر وهما المدرسة الكلاسيكية التقليدية التي سادت خلال القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين والمدرسة النيوكلاسيكية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين. في حين تمثل الثاني بتزايد هذا الدور في النشاط الاقتصادي والذي تبناه كل من الاقتصادي الانكليزي كينز والاقتصادي الكينزيين من بعده. وأخذت أدبيات القدرة التنافسية تتناغم مع الاتجاه الأول في رفع مستويات هذه القدرة نظراً لتزامن ظهور مفاهيمها مع ظهور الأفكار الليبرالية من أصحاب الفكر النيوكلاسيكي، إذ يركز الفكر النيوكلاسيكي على آلية السوق بوصفها الأداة المثلى للحصول على أفضل النتائج الاقتصادية والمالية، لأنها تؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق استخدامها أفضل الاستخدامات وأكثرها مردوداً، بحيث يقتصر دور الحكومة على تهيئة بيئة الأعمال المناسبة، وسن التشريعات المناسبة لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعديل التركيبة المؤسسية والتشريعية للاقتصاد، لتتوافق مع متطلبات عمل آلية السوق، عن طريق القضاء على النزاعات الاحتكارية والأضرار الجانبية، التي يمكن أن تنجم عن الأسواق الحرة، فضلاً عن تقديم السلع العامة وترسيخ مفاهيم الضمان الاجتماعي، بشكل يحقق التوافق بين التدخل الحكومي والسوق لتصبح العلاقة بينهما علاقة تكاملية.

إذ يعتقد أصحاب هذا الفكر أن التدخل الحكومي يؤدي إلى كبح عمل قوى السوق المتمثلة بالعرض والطلب، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، نتيجة السياسات السعرية الخاطئة، فالتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة في تحديد الأسعار، يؤدي إلى الاختلالات السعرية سواء في السلع أم أسواق عوامل الإنتاج أم أسواق المال، وهذا يؤدي إلى تثبيط القدرة التنافسية وتراجع عملية النمو الاقتصادي^(١١). فضلاً عن أنها تنتج مجموعة من الظواهر المتعلقة بفشل التدخل الحكومي يمكن تمثيلها بمجموعتين، تتمثل الأولى بالظواهر الاقتصادية التي يمكن إجمالها بما يأتي^(١٢):

١- ظاهرة التزاحم الاستثماري التي تنتج عن توسع الحكومة في الإقتراض لتمويل التوسع في الإنفاق العام، مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الأسواق المالية، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكلفة الإقتراض، الأمر الذي يؤثر سلباً في الإنفاق الاستثماري الخاص.

٢- المبالغة في الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي في أوقات الرواج، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض الاستثمار، وبالتالي التأثير سلباً في النشاط الاقتصادي.

٣- الإعانات غير المبررة على أسس الحماية الرشيدة التي من شأنها أن تخلق مزايا تنافسية وهمية.

٤- تأثيرات التدخل الحكومي الدولية على كل من التدفق السلعي والتدفق المالي بين الدول، فمن خلال التوسع في الإنفاق العام ترتفع أسعار الفائدة التي تترك آثارها السلبية في التدفق المالي المتمثل بحركة رؤوس الأموال إلى الداخل، وبالتالي التأثير في الميزان التجاري عن طريق ارتفاع قيمة العملة التي تترك آثارها في زيادة الاستيرادات وتخفيض الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى حصول العجز في الميزان التجاري^(١٣).

أما المجموعة الثانية من الظواهر المتعلقة بفشل التدخل الحكومي تتمثل بتأثير العوامل السياسية في الأدوات الاقتصادية على وفق طروحات مدرسة الاختيار العام* لجيمس بوكانان (James Buchanan) التي ترى أن فشل التدخل الحكومي ينتج عن ظاهرة البحث عن الربح، التي تشير إلى ميل قوى الضغط والمصالح، للاستفادة من مناصبها العامة للحصول على دخول ريعية ومزايا شخصية، التي يشكل مضمونها أهم محاور الفساد الاقتصادي^(١٤). إذ ترى هذه المدرسة أن التدخل الحكومي الذي يشكل القاعدة الأساسية لسيطرة رجال السياسة على الأدوات الاقتصادية من أجل تحقيق مصالح شخصية وحزبية ويعالجون قضايا الاقتصاد الكلي على وفق هذه المصلحة، فهم يستخدمون موارد الدولة في تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ وسلطة، وهذا ينتج عنه سوء تخصيص الموارد وإعاقة الاختيارات الفردية، فهي تؤكد أن أهم الأسباب التي تدفع رجال السلطة إلى استخدام الأدوات الاقتصادية بشكل يجعلها بعيدة عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية هي: قصر المدة الزمنية التي يقضيها النواب والإداريون المنتخبون في مناصبهم والدور الذي تؤديه الأموال في بناء القاعدة الشعبية وتمويل الانتخابات^(١٥).

ويتحدد مدى تدخل الحكومة بمؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد أهم مؤشر، لأنه يحدد توزيع أوجه الإنفاق بين الدولة والقطاع الخاص في ظل الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتعد مسألة تحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومي من خلال الإنفاق العام في غاية التعقيد، لأنه يعتمد على دور الحكومة في تلبية الحاجات الأساسية من التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية وتلبية الخدمات العامة والبنية المؤسسية والتشريعية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، لذا فالانخفاض في حجم الإنفاق العام لا يعني الحجم الأمثل لتدخل الحكومة، إذا كان هذا الانخفاض على حساب تلبية الحاجات الأساسية المارة الذكر^(١٦). إلا أن الأدبيات

الاقتصادية الحديثة أكدت أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي التي تعكس الدور الرشيد للحكومة في النشاط الاقتصادي ينبغي أن لا تتجاوز ٣٠%^(١٧). ولا يقتصر تحديد التدخل الحكومي على هذا المؤشر فقط وإنما يشتمل على هيكل الإنفاق العام بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من جهة، وعلى مدفوعات الرواتب والأجور ومدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى من جهة أخرى. فكلما انخفض حجم الإنفاق الجاري من مجموع الإنفاق العام من جهة وانخفضت مدفوعات الرواتب والأجور ومدفوعات الدعم من جهة أخرى دل ذلك على تبني الدولة لفلسفة الحرية الاقتصادية.

٢- الأداء الاقتصادي الكلي

يعد الأداء الاقتصادي الكلي من بين العوامل المهمة التي تحدد درجة تطور القدرة التنافسية للاقتصاد، فمن خلاله تتشكل الركائز المادية له التي تؤمن الانطلاق نحو تحقيق هذه القدرة وتطويرها. ويستند الأداء الاقتصادي للدولة على كفاءة السياستين المالية والنقدية وفعاليتها في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي بعدم تذبذب معدلات التضخم واستقرارها عند معدلات منخفضة، لأن ارتفاع معدل التضخم وحدوث اختلالات فيه يؤثر سلباً في قرارات الأفراد سواء كانوا مستهلكين أم مستثمرين نتيجة ارتفاع درجات اللابقيين وعدم التأكد، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستويات الادخار والاستثمار، وبالتالي تراجع مستويات القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية مما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

وتؤكد معظم المدارس الاقتصادية وبضمنها المدرسة الكينزية بدرجة أقل على فاعلية السياسة النقدية في التأثير في مستويات الأسعار ومدى استقرارها^(١٨)، فالمدرسة الكلاسيكية ربطت مستوى الأسعار مع كمية النقود بعلاقة طردية وبالنسبة نفسها من خلال معادلة التبادل لأرفنج فيشر التي افترضت ثبات كل من سرعة تداول النقود وحجم التبادل بسبب سيادة حالة التشغيل الكامل التي تتحقق بقوى داخل القطاع الحقيقي، لذا ترى هذه المدرسة أن أية زيادة في كمية النقود في الاقتصاد سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مباشر دون التأثير في معدل النمو الاقتصادي، بينما ترى أن معدل الفائدة متغير حقيقي يتحدد بالعلاقة بين الادخار والاستثمار والتوازن بينهما، دون أن يكون لكمية النقود أي تأثير في تحديده، انطلاقاً من إيمانها بوظيفة النقود كوسيط للتبادل فقط، في حين ربطت المدرسة الكينزية بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي في الاقتصاد بآلية غير مباشرة عن طريق تأثير سعر الفائدة، الناجم عن تغير عرض النقود في الطلب الكلي، من خلال التأثير في مستويات الاستثمار ومن ثم الناتج، بافتراض ثبات الطلب على النقود وارتفاع مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة مع الأخذ بالاعتبار الكفاية الحدية لرأس المال، وترى

هذه المدرسة أن تأثير عرض النقود في ارتفاع مستوى الأسعار يظهر عندما يكون الطلب على النقود كبير المرونة بالنسبة لسعر الفائدة في إشارة إلى تركيزها على الطلب على النقود لأغراض المعاملات الذي يرتفع بزيادة مستوى الدخل النقدي الناجم عن زيادة عرض النقود، ولا سيما أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات من وجهة نظر المدرسة الكينزية يشكل النسبة العظمى من الطلب على النقود الكلي على وفق المفهوم الضيق لعرض النقود من جهة^(١٩)، ومن جهة أخرى أكد كينز أن زيادة الاستثمار والتشغيل الناجمة عن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تحدث بسبب ارتفاع الأجور النقدية بشكل أسرع من إنتاجية العمل كلما ازداد عدد العمال، ويعزى انخفاض إنتاجية العمل بزيادة عدد العمال إلى تشغيل عمال جدد بدرجات مهارة متفاوتة وعدم أخذ هذا التفاوت بنظر الاعتبار عند تحديد الأجور^(٢٠).

أما المدرسة النقودية فقد ركزت على دور زيادة عرض أو كمية النقود في مستوى الأسعار في الأجل الطويل، إذ ترى هذه المدرسة أن عرض النقود هو المحدد الرئيس للطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، لأن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يتحدد بعوامل حقيقية مثل معدل الادخار وهيكل الصناعة^(٢١). ونتيجة لذلك رفض النقديون السياسة النقدية المرنة وفضلوا سياسة القواعد كأساس للسياسة الاقتصادية وذلك بوجود قاعدة نقدية تلزم الإدارة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت يتناسب مع معدلات نمو الناتج القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم التقلبات الاقتصادية.

في حين ترى مدرسة التوقعات الرشيدة أنه على الرغم من اعتماد النمو الاقتصادي على التغيرات غير المتوقعة في العرض الكلي أو الطلب الكلي أو التغير غير المتوقع في السياسات الاقتصادية وليس الاعتماد على التغيرات في السياسة الاقتصادية المتوقعة، إلا أنها تؤكد زيادة عرض النقود بمعدل ثابت للتقليل من حالة عدم التأكد لاستقرار معدلات التضخم.

في حين تؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على إمكانية محدودة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة عرض النقود بمعدل بطيء وثابت، وتتادي بالعودة إلى قاعدة الذهب وتثبيت سعر العملة المحلية، على أساس مقدار معين من الذهب، عن طريق شراء أو بيع الذهب عند هذا السعر، مما يؤدي إلى انخفاض التضخم وسعر الفائدة^(٢٢).

ويتضمن دور السياسة النقدية في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي أيضاً على تحقيق توازن ميزان المدفوعات بوصفه عنصراً مهماً من عناصر هذا الأداء. وتستطيع السياسة النقدية تحقيق هذا التوازن من خلال تغيير سعر إعادة الخصم حسب طبيعة

معالجة الاختلال، وتأثير هذا التغيير في اتجاهات التدفق المالي من الدولة وإليها في حالة سعر الصرف الثابت. أما في حالة سعر الصرف المرن فيمكنها استخدام سعر إعادة الخصم، أو التحكم بعرض النقود للتأثير في سعر الفائدة، وانعكاس ذلك في اتجاهات التدفق المالي، وما يترتب عليه من تأثير في قيمة العملة المحلية، التي تترك أثرها في الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، فضلاً عن تأثير تغيرات سعر الفائدة نتيجة تغير عرض النقد في تغير مستويات الدخل، التي تنعكس نتائجها في زيادة الصادرات أو الاستيرادات، وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات^(٢٣).

وفي المقابل تركز بعض المدارس الاقتصادية على دور السياسة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تؤكد المدرسة الكينزية فاعلية السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف. وتنطلق هذه الرؤية من إمكانية حدوث قصور في بعض وظائف النظام الاقتصادي، من تحريك جميع المتغيرات الاقتصادية، بالاتجاه الذي يحقق استقرار هذا النظام، على وفق مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد دون تدخل الدولة في تنشيط المتغيرات التي يعجز الأفراد عن تنشيطها. فالمدرسة الكينزية ترى أن الفجوة بين الادخار والاستثمار تمثل السبب الرئيس في حصول عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وطالما أن هذه المدرسة ظهرت بالدرجة الأساسية لمعالجة حالة الركود التي أصابت النظام الرأسمالي في الثلث الأول من القرن العشرين فإن جلّ اهتمامها انصب حول قصور مستوى الادخار عن مستوى الاستثمار، نظراً لاختلاف قرارات الأفراد إزاء كل منهما، واختلاف العوامل الاقتصادية المؤثرة فيهما مما يؤدي إلى زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي. لذا ركزت المدرسة الكينزية على دور السياسة المالية من خلال ادواتها المعروفة المتمثلة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً، لزيادة الطلب الكلي ولاسيما الطلب الاستثماري، بالشكل الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار ومن ثم توازن الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من تركيز هذه المدرسة على تحسين متغيرات الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أنها لم تهمل دور السياسة المالية في تخفيض الضغوط التضخمية الكبيرة عندما يتفوق الطلب الكلي على العرض الكلي الذي يعني زيادة الاستثمار على الادخار، ويتم تخفيض هذه الضغوط من خلال استخدام أدواتها بشكل معاكس لحالة زيادة الطلب الكلي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة لم تنظر إلى عجز الموازنة بأنه يمثل علامة على وضع مريض، بقدر ما تنظر إليه بأنه حالة ايجابية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، المتمثل بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي في الاقتصاد عند حالة التشغيل الكامل للموارد، وبما يضمن نمو الاقتصاد والحفاظ على هذا النمو واستمراريته، وبدون حصول تضخم أو كساد^(٢٤).

كما أكدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض أيضاً دور السياسة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي، ولكن بشكل يختلف تماماً عن طروحات المدرسة الكينزية، إذ ركزت هذه المدرسة على توجيه السياسة المالية نحو تحفيز قوى العرض السوقية بدلاً من تركيزها على قوى الطلب التي طرحتها المدرسة الكينزية، وذلك من خلال الاعتماد على سياسة ضريبية تتضمن مزيداً من الحوافز والتخفيضات الضريبية على الاستثمار والادخار والعمل، والتي من شأنها تحفيز هذه المتغيرات على زيادة النمو الاقتصادي. كما ترى أن التخفيضات الضريبية تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة على وفق منحني أرثر لافر من خلال تأثير هذه التخفيضات في زيادة النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإنها تعد من أهم الوسائل التي تعمل على تخفيض عجز الموازنة، في ظل مبدأ هذه المدرسة الرفض لزيادة الإنفاق الحكومي بوصفه مؤشراً رئيساً لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي^(٢٥).

أما المدرسة الهيكلية فقد ركزت على تعزيز الجهود لزيادة العوائد الضريبية دون الاهتمام بقضايا تخفيض الإنفاق الحكومي لمعالجة عجز الموازنة العامة، طالما أن مجالات الإنفاق الحكومي على وفق هذه المدرسة تنصرف إلى توفير السلع العامة والبنية التحتية الأساسية وتراكم رأس المال البشري، بشكل يجعلها تتجاوز مهام ووظائف الإنفاق العام التي طرحتها الأفكار الكلاسيكية التقليدية، وترى أن أفضل وسيلة لزيادة العوائد الضريبية تتمثل بتخفيض المعدلات الضريبية لتحفيز النشاط الاقتصادي وتخفيض التهرب الضريبي من جهة، والتخلص من الإعفاءات الضريبية الواسعة وتوسيع القاعدة الضريبية لزيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى^(٢٦).

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة على تكامل استعمال السياستين المالية والنقدية في توليفات مختلفة للتأثير في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يمكن من خلال التوليفة المثلى من هذه السياسات، تحقيق مستويات منخفضة من الاستهلاك ومستويات مرتفعة من الاستثمار، تعمل على زيادة معدل التكوين الرأسمالي وزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم وتوازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات، فهذه التوليفة المثلى تظهر الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام صانعي السياسات الاقتصادية التي تنطوي في جانب منها على نتائج توزيعية ذات تأثير كبير ولاسيما توزيع الأصول والدخل والسلع العامة بين الأفراد.

وعليه يمكن القول أن الأداء الاقتصادي الكلي يقاس من خلال مجموعة مؤشرات، أهمها: رصيد الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، والادخار الحقيقي والاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم وتذبذبه، فضلاً عن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي^(٢٧).

٣- أنظمة سعر الصرف

تمارس أسعار الصرف تأثيراً مباشراً في مستوى القدرة التنافسية للدولة، من خلال تأثيرها في بعض المتغيرات التي تشكل القاعدة الأساسية للقدرة التنافسية، ولاسيما في إطارها الدولي. ويرتبط هذا التأثير ارتباطاً كبيراً بمدى ابتعاد مستوى سعر الصرف السائدة عن السعر الحقيقي له، ويعرف سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية لدولة ما مقابل العملات الأجنبية بأنه (عباره عن نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية ولكن بالعملة المحلية) (٢٨). وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يمثل عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. ويختلف سعر الصرف الحقيقي عن الأسعار السائدة في السوق في أنه يأخذ بنظر الاعتبار تحركات الأسعار في الدولة المعنية وشركائها التجاريين، وبالتالي فإنه يعكس القوة الشرائية للعملة المحلية، على عكس الأسعار المتعامل بها في السوق، التي لا تأخذ هذه التحركات بنظر الاعتبار. ويمكن الحصول على سعر الصرف الحقيقي من خلال الصيغة الرياضية الآتية^(٢٩):

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{سعر الصرف السائد * مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

وسعر الصرف الحقيقي يمثل مؤشراً اقتصادياً يستخدم في التحليل الاقتصادي، ومتابعة آثار سياسات سعر الصرف على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، لأنه يمثل الحالة التوازنية التي تسمح بالاستفادة من تحسين البيئة المحلية لاكتساب قدرة تنافسية مستمرة للدولة، وهذا المؤشر لا ينطوي عليه تعامل في أسواق الصرف، وإنما يتم من خلاله تقييم مدى فاعلية سعر الصرف المعتمد في الدولة، عن طريق مقارنة الأخير مع سعر الصرف الحقيقي. إذ أن الاختلال في سعر الصرف السائد عن المستوى الحقيقي له سواء في المغالاة فيه أو التذني عنه، يمثل عائقاً أمام تطور القدرة التنافسية للدولة، لذلك ينبغي اعتماد آلية مناسبة لأسعار الصرف من أجل الحفاظ على توافقه مع المستوى الحقيقي^(٣٠).

وتشير التجارب الدولية إلى أنه تم الاعتماد على نوعين محددين من أسعار الصرف، يتمثل الأول بأسعار الصرف الثابتة التي تتضمن تثبيت قيمة العملة أمام العملات الأخرى من خلال سياسات نقدية تقوم بها السلطة النقدية في الدولة المثبتة. أما الثاني فيتمثل بأسعار الصرف المرنة أو العائمة التي تتحقق من تقاطع عرض العملة مع الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي وهو ما يطلق عليه بالسعر التوازني الاسمي، وأخذت بعض الدول اعتماد اسعار هجينة من هذين السعريين. وتعتمد أنظمة سعر الصرف على طبيعة دور الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي، فمع ظهور الأفكار الكينزية التي تدعو إلى زيادة تدخل الدولة من خلال

السياسة المالية، ظهرت الحاجة إلى تبني أسعار صرف ثابتة على وفق مقررات نظام برتن وودز في سنة ١٩٤٤، وأصبحت أسعار الصرف الثابتة ترتبط بأداء السياسة المالية للدولة وتمكن من زيادة فاعليتها في مستوى التوظيف والناتج والدخل. أما بعد انهيار نظام برتن وودز في سنة ١٩٧١، وتبعه انهيار الأفكار الكينزية في منتصف عقد السبعينات على أثر حدوث ظاهرة ما تسمى بالركود التضخمي، وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة التي تتناقض مع تصورات منحنى فيليبس، الذي يعتمد على دعائم الفكر الكينزي، والذي يركز على المقايضة بين معدلات التضخم والبطالة. فظهرت الأفكار الليبرالية التي تدعو إلى العودة لمبدأ آلية السوق والحرية الاقتصادية التي سادت خلال الأفكار الكلاسيكية، وتتمثل الأفكار الليبرالية بتلك الأفكار التي اطلقتها المدرسة النقودية، وما تلاها من مدارس فكرية مثل التوقعات الرشيدة واقتصاديات، جانب العرض، التي ترى أن الأزمات الاقتصادية التي مر بها النظام الرأسمالي خلال عقد السبعينات مصدرها الأساسي الدور الواسع والمتعاظم للدولة في النشاط الاقتصادي، واستناداً إلى تلك الآراء أخذت عملات معظم الدول الصناعية في الوقت الحاضر تتمتع بحرية كبيرة فيما يتعلق بتحويلها من عملة إلى أخرى بمعدلات تخضع لتقلبات يومية^(٣١).

وقد أثبتت التجارب الدولية أن النظام الثابت لسعر الصرف يسهم في عدم قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الاسمية والفعلية الخارجية، بسبب الطبيعة المختلفة للصدمات بين دول العالم المختلفة، إذ يؤدي سعر الصرف الثابت للعملة المحلية إلى حدوث تضخم مستورد إلى الدولة المعنية من الدول الشريكة معه في العلاقات التجارية بعد وصول جهازها الإنتاجي إلى حالة التشغيل الكامل، لذا فإن سعر الصرف لابد أن يتسم بحرية أوسع حتى يؤدي دوراً فاعلاً في إدارة الصدمات الخارجية، وفي الوقت نفسه يدعم السياسات النقدية والمالية في احتواء التضخم وتعزيز التنافسية، فهذا النظام يعمل على عزل الاقتصاد عن الصدمات الحقيقية، ويوفر آلية تكيف تلقائية لاستقرار السوق وتجاوز المشكلة الثلاثية لنظام سعر الصرف المتمثلة بعدم توافق سعر الصرف الثابت مع حرية حركة رأس المال مقابل استقلالية السياسة النقدية.

كما تؤدي سياسة سعر الصرف دوراً حاسماً في تحديد الأسعار النسبية بين الدول المعنية والدول المتنافسة، لذلك فإن المبالغة في سعر الصرف تؤدي إلى تخفيض الصادرات وزيادة الاستيرادات، فالمبالغة في قيمة العملة المحلية، أي رفع قيمتها تجعل السلع المنتجة محلياً أغلى نسبياً من السلع المنتجة في الخارج، وبالتالي تخفيض الطلب الخارجي على السلع المحلية، مقابل زيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة، لذا فإن المبالغة في سعر صرف العملة المحلية تؤدي إلى خسارة مزايا تنافسية في الأسواق الدولية وتشجع على الاستيراد في الأسواق المحلية. أما في حالة

تخفيض قيمة العملة بأقل من قيمتها الحقيقية فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية محلياً وخارجياً، وبالتالي ارتفاع أسعارها في نهاية المطاف^(٣٢).

وفي المجال النقدي الداخلي يرى أنصار المدخل النقدي الذين يعدون هذا المدخل من الآليات الحديثة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أن نظام سعر الصرف المرن يعمل على تحقيق التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، وبالتالي التأثير في العلاقة بين الإنفاق القومي والنتائج القومي، لأنهم يؤكدون أن الاختلال في ميزان المدفوعات، هو ظاهرة نقدية مؤقتة لا تلبث أن تزول تلقائياً بعد حدوث التغيرات في عرض النقود والطلب عليها، من خلال آلية سعر الصرف المرن^(٣٣).

وعلى الرغم من أهمية أسعار الصرف المرنة في تدعيم القدرة التنافسية للدولة، لما ينطوي عليه من آثار إيجابية في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، إلا أن بعض الأدبيات الاقتصادية تركز على أسعار الصرف الثابتة، ولا سيما لمواجهة الصدمات النقدية المحلية التي يتعرض لها الاقتصاد، من خلال التأثير في الكتلة النقدية دون التأثير في العرض والطلب في سوق السلع والخدمات. كما تعتمد بعض الدول النامية نظام سعر الصرف كمثبت اسمي في برامج محاربة التضخم، مما يجعل سياسة سعر الصرف بوصفها أداة من أدوات السياسة النقدية^(٣٤).

وهناك الكثير من الدعوات والتجارب الدولية التي تعتمد أسعار صرف ثابتة مخفضة، أي تعمل على تخفيض قيمة العملة المحلية بأقل من قيمتها الحقيقية، إيماناً منها بفاعلية هذه الأسعار بزيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية، نتيجة انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، إلا أن طروحات المدرسة الهيكلية تؤكد أن تخفيض سعر الصرف إلى ما دون القيمة الحقيقية له، يؤدي إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة في العملية الإنتاجية ولا سيما للدول، التي لا تزال في مراحل متخلفة من التطور التكنولوجي، الأمر الذي يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي ينعكس في ارتفاع أسعار السلع المحلية.

٤- عوامل أخرى داخلية وخارجية: هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تشكل بمجموعها قوة داعمة للقدرة التنافسية في الدولة، مثل القدرة على الابتكار والعوامل المؤثرة فيها، وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي، والبنية التحتية الأساسية، وكفاءة الأسواق بمختلف أنواعها وأحجامها وتنظيمها، وبيئة ممارسة الأعمال والمؤسسات. وترى الأدبيات التي تناولت موضوع التنافسية أن هذه العوامل تمر بمراحل متعددة طبقاً لمراحل التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة وهذه المراحل هي^(٣٥):

أ- مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية المتاحة، التي تسهم في وجود المؤسسات العامة والخاصة وتوفير البنية التحتية الأساسية وتقديم الأداء

الاقتصادي الكلي وتطوير الموارد البشرية من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية الملائمة.

ب- مرحلة الاعتماد على الكفاءة في تطوير عمليات الإنتاج من خلال رفع كفاءة أسواق السلع والعمل ونضوج أسواق المال وتنامي أحجامها.

ج- مرحلة القدرة على الابتكار للحصول على منتجات جديدة واستخدام عمليات إنتاج متطورة.

المبحث الثالث

تقييم العناصر الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول العينة

تحاول دول العينة التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال تبنيها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها والتي تحقق مقومات الاندماج بشكل أكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي، ومن أهم هذه الإجراءات تلك المتعلقة بتحسين مستوى القدرة التنافسية التي أخذت تحظى باهتمام واسع من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية في هذه الدول من خلال تبني مجموعة من السياسات الإصلاحية الهادفة إلى إعادة تأهيل اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصادية الداعمة للقدرة التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. ويمكن التعرف على مدى نجاعة تلك السياسات من خلال تحليلها في إطار مؤشرات الكمية وكما يأتي:

١- الفلسفة الاقتصادية العامة: توجهت دول العينة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من الاختلالات الهيكلية وسوء توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء تلك البرامج التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، أم تلك التي تعتمد في سياساتها الإصلاحية على ظروفها الاقتصادية وإمكاناتها الطبيعية^(٣٦)، إذ استندت السياسات الإصلاحية في كل من السعودية والإمارات إلى المبادرات والجهود الذاتية الخاصة بها، في حين عمدت كل من مصر والأردن إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين التي تتضمن إصلاحاً نقدياً في المؤشرات الكمية المتمثلة بضبط سعر الصرف وتخفيض عجز الموازنة وضبط التضخم، وإصلاحاً هيكلياً بإعادة ترتيب شروط الإنتاج بما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن أهم تلك البرامج إعادة النظر في شكل ودور الدولة الاقتصادي عن طريق تخفيض دور الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي، وتركزه في حدود مناسبة لا تمثل تشوهاً لبنية النشاط الاقتصادي والتركيز على الدور التوجيهي والقانوني المتعلق بتوجيه النشاط الاقتصادي ووضع الأطر القانونية لمباشرة هذا النشاط^(٣٧). لذلك اعتمدت هذه الدول مجموعة من الإجراءات في سياساتها المالية من أجل تخفيض تدخل الحكومة المباشر في الاقتصاد، وتشير البيانات الواردة في الجدول (١) إلى تباين

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين دول العينة خلال المدة (٢٠٠١-٢٠١٥)، إذ بلغت النسبة (٣٣,٩% و ٣٠,٧% و ٢٦,٩% و ٣٣,٣%) كمتوسط خلال المدة المذكورة في كل من السعودية والإمارات ومصر والأردن على التوالي، وبموجب هذه المتوسطات تحرز الإمارات المرتبة الأولى بين دول العينة من حيث انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يظهر فاعلية إجراءاتها الإصلاحية في مجال تخفيض الدور الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر من دول العينة الأخرى، في حين تأتي الأردن في المرتبة الرابعة من بين هذه الدول مجسدة تدخلاً أكبر للحكومة. أما بخصوص نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى كل دولة فإن السعودية حققت ارتفاعاً في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت من (٣٧,٢%) سنة ٢٠٠١ إلى (٣٩,٢%) سنة ٢٠١٥، كما تذبذبت هذه النسب تذبذباً واضحاً خلال المدة المذكورة، وصلت أعلى مستوى في سنة ٢٠٠٩، إذ بلغت (٤٢,٠%)، في حين بلغت أدنى مستوياتها في سنة ٢٠٠٨ لتصبح (٢٩,١%)، وفيما يتعلق بهيكل الإنفاق العام في السعودية فتشير البيانات الواردة في الملحق (٦) إلى انخفاض نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام من (٨٧,٦%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٥٧,١%) سنة ٢٠١٥، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار من (٢٤,٤%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٤٨,٦%) سنة ٢٠١٥، لذلك يؤكد ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج في السعودية وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار بأنها لا تزال متمسكة بمبدأ التدخل إلى حد ما انطلاقاً من العوامل التي تفرضها طبيعة نشاطها الاقتصادي.

أما في الإمارات فتشير بيانات الجدول المذكور اعلاه إلى أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج فيها خلال مدة الدراسة شهدت اتجاهاً مغايراً، إذ انخفضت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً من (٣٧,٧%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٢٩,٨%) سنة ٢٠١٥، وقد شهدت تذبذباً واضحاً أيضاً خلال تلك المدة، إذ بلغت أقصى قيمة لها في سنة ٢٠٠١ (٣٧,٧%)، في حين بلغت أدنى مستوياتها في سنة ٢٠٠٦ التي بلغت (٢٠,٦%)، وفيما يتعلق بهيكل الإنفاق العام فيها فتشير بيانات الملحق (٦) إلى أن نسبة الإنفاق الجاري قد حافظت على مستويات مرتفعة تتخطى حاجز (٨٠%)، تحظى نفقات الإعانات والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية النسبة الأكبر منها، إذ بلغت على سبيل المثال (٦٥,٦%)* سنة ٢٠١٢، وهو ما يشير إلى أن هناك سوءاً في تخصيص الموارد إلى حد ما، في حين ظلت نسبة الرواتب والأجور عند حدود منخفضة بلغت (١٠,٩%)* سنة ٢٠١٢. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة خلال مدة الدراسة، إلا أن نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار حققت انخفاضاً كبيراً حتى وصلت إلى (١٣,٤%) سنة ٢٠١٥، بعد أن كانت تبلغ (٢٩,٣%) سنة

٢٠٠١، نتيجة ارتفاع استثمارات القطاع الخاص بشكل كبير، ويعكس انخفاض نفقات الرواتب والأجور والاستثمار الحكومي انخفاض تدخل الحكومة المركزية والقطاع العام في النشاط الاقتصادي في الإمارات.

جدول (١)

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة
للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥)
(نسبة مئوية)

السنوات	السعودية	الإمارات	مصر	الأردن
٢٠٠١	٣٧,٢	٣٧,٧	٢٨,٩	٣٣,٢
٢٠٠٢	٣٣,٥	٣٢,٠	٢٩,٩	٣٢,٧
٢٠٠٣	٣١,٩	٢٧,٩	٣٠,٧	٣٤,٦
٢٠٠٤	٣٠,٤	٢٥,٢	٢٧,٤	٣٩,٤
٢٠٠٥	٢٩,٣	٢٠,٦	٣٠,٢	٣٩,٦
٢٠٠٦	٢٩,٥	٢٠,٧	٣٢,٦	٣٦,٦
٢٠٠٧	٣٢,٣	٢٢,١	٣١,٥	٣٧,٨
٢٠٠٨	٢٩,١	٢٢,٤	٣١,٥	٣٤,٩
٢٠٠٩	٤٢,٢	٣٠,٢	٣٤,٠	٣٥,٤
٢٠١٠	٣٣,١	٣١,٧	٣٠,٠	٣٠,٢
٢٠١١	٣٢,٩	٢٦,٩	٢٩,٢	٣٣,٠
٢٠١٢	٣١,٧	٢٦,٣	٢٨,٤	٣١,٣
٢٠١٣	٣٣,٤	٢٦,٣	٣٢,٠	٢٩,٦
٢٠١٤	٣٤,٤	٢٣,٦	٣٣,٢	٣٠,٩
٢٠١٥	٣٩,٢	٢٩,٨	٣١,٢	٢٨,٨
متوسط المدة	٣٣,٣	٢٦,٩	٣٠,٧	٣٣,٩

المصدر: احتسبت النسب من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (١) والملحق (٢) والملحق (٣) والملحق (٤) والملحق (٥).

وفي مصر فإن الحالة معاكسة لما هي عليه في الإمارات، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج فيها من (٢٨,٩%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٣١,٢%) سنة ٢٠١٥، وقد حافظت خلال مدة الدراسة على مستوى قريب من المؤشر المعياري لنسبة الإنفاق العام من الناتج البالغ (٣٠%)، باستثناء بعض السنوات، إذ وصلت هذه النسبة إلى أقصى قيمة لها في سنة ٢٠٠٩ والبالغة (٣٤,٠%)، وفيما يتعلق بهيكل الإنفاق العام- فتشير البيانات الواردة في الملحق (٧) إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام من (٨٤,١%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٩٢,٥%) سنة ٢٠١٥، وقد

بلغت هذه النسبة (٨٧,٩%) لمتوسط مدة الدراسة، وتشكل الأجور والرواتب من الإنفاق العام نسبة بلغت (٢٣,٧%) لمتوسط المدة، وقد حافظت على مستويات متقاربة في مدة الدراسة جميعها، مما يدل على انخفاض تدخل الحكومة المركزية، في حين بلغت نسبة الإعانات والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية (٢٩,٤%) للمتوسط، إلا أنها حققت مستويات مرتفعة جداً وصلت إلى (٤٠,٧%) سنة ٢٠٠٨، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية التي تنشأ كمتطلبات لتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن مجموعة من العوامل الاجتماعية في إطار جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي يعكس تشوهاً بدرجة معينة من سوء استغلال الموارد، وبالنسبة لمدى مساهمة الإنفاق الاستثماري الحكومي في إجمالي الاستثمار فقد انخفضت من (٢٤,٩%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (١٦,٤%) سنة ٢٠١٥ ومحقة نسبة بلغت (٢٠,١%) كمتوسط خلال مدة الدراسة، وهي نسبة منخفضة تعكس انخفاض تدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتوفر للقطاع الخاص بيئة استثمارية ملائمة.

وأخيراً تشير البيانات الواردة في الجدول (١) إلى أن الأردن استطاعت ان تخفض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج من (٣٣,٢%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٢٨,٨%) سنة ٢٠١٥، إلا أنها شهدت تذبذباً ملحوظاً خلال مدة الدراسة، حتى وصلت مستويات مرتفعة ولاسيما خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، وقد بلغت أقصى قيمة لها في سنة ٢٠٠٥، إذ بلغت هذه النسبة (٣٩,٦%)، وبخصوص هيكل الإنفاق العام فتشير البيانات الواردة في الملحق (٨) إلى أن حصة الإنفاق الجاري منه بلغت (٨٣,٤%) لمتوسط مدة الدراسة، وقد حافظت على مستويات متقاربة خلال تلك المدة، وتشكل الإعانات والتحويلات نسبة مرتفعة بلغت (٣٢,٣%) لمتوسط المدة، وقد وصلت أعلى مستوياتها (٣٩,٤%)، مما تشير إلى احتمالية حدوث هدر في الموارد. في حين تشكل الأجور والرواتب نسبة منخفضة من الإنفاق العام بلغت (١٥,٤%) لمتوسط المدة، كما شكلت نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار نسبة معتدلة بلغت (٢٢,٦%) لمتوسط مدة الدراسة الأمر الذي يعني انخفاض تدخل الحكومة المركزية والقطاع العام في النشاط الاقتصادي في الأردن. لذا نستنتج من التحليل السابق ان دول العينة على الرغم من إجراءاتها الإصلاحية في مجال المالية العامة التي مكنتها من المحافظة على مستوى مقبول إلى حد ما من التدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي، إلا أنها لا تزال تشكل خطراً يهدد الوضع الآمن لهذا التدخل، وتمارس أثراً

مباشراً في سوء توزيع الموارد الاقتصادية ومن ثم التأثير سلباً في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول.

٢- عوامل البيئة الاقتصادية الكلية: ان تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وتغيير ادوار السياسات الاقتصادية المالية والنقدية في دول العينة ظهرت اثارها بشكل واضح على عوامل البيئة الاقتصادية الكلية في هذه الدول، فقد أدت السياسة المالية المتحفظة فيها إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الطلب الكلي بشكل أسهم بشكل كبير في تحقيق تحسن ملموس في تخفيض معدلات التضخم والعجزات في ميزان الحساب الجاري، كما أسهمت إجراءات السياسة النقدية المتشددة المتمثلة برفع أسعار الفائدة وتثبيت سعر الصرف في تخفيض حجم الطلب الكلي ومن ثم تخفيض معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات. وتشير البيانات الواردة في الجدول (٢) إلى أن السياسات الاقتصادية في السعودية حققت نجاحات كبيرة في مؤشرات تحسين البيئة الاقتصادية الكلية، إذ تحول ميزان الموازنة العامة فيها من عجز في بداية مدة الدراسة بلغ (٣,٩%) من الناتج المحلي، إلى فائض في هذا الميزان خلال السنوات اللاحقة، وقد وصل هذا الفائض إلى مستويات مرتفعة بلغت أقصاها (٢٩,٨%) سنة ٢٠٠٨، وعلى الرغم من التحول الذي حصل في رصيد ميزان الموازنة إلى الناتج الا انه تحول إلى عجز في هذا الميزان خلال السنتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، بلغ (-٥,٥% و -١٣,٧%) للسنتين على التوالي وهي نسب مرتفعة تتجاوز النسبة المثلث التي اقرتها معاهدة ماسترخت الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي البالغة (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي^(٣٨). ويعود سبب هذا التحول إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض قيمة الصادرات

جدول (٢)

مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في السعودية للمدة من (٢٠٠١ – ٢٠١٥)

(نسبة مئوية)

السنوات	معدل التضخم	الميزان الجاري من GDP	نسبة الموازنة من GDP	نسبة إجمالي الاستثمار من GDP
٢٠٠١	(١,١)	٥,١	(٣,٩)	١٨,٩
٢٠٠٢	٠,٢	٦,٣	(٢,٩)	١٩,٧
٢٠٠٣	٠,٦	١٣,١	٤,٥	١٩,٨
٢٠٠٤	٠,٣	٢٠,٧	١١,٤	١٨,١

٢١,٠	١٨,٤	٢٨,٥	٠,٧	٢٠٠٥
٢٣,٥	٢١,٠	٢٧,٨	٢,٢	٢٠٠٦
٢٨,٦	١٢,٢	٢٤,٣	٤,١	٢٠٠٧
٢٩,٨	٢٩,٨	٢٥,٥	٩,٩	٢٠٠٨
٣٦,١	(٥,٥)	٤,٩	٥,١	٢٠٠٩
٣٠,٧	٤,٤	١٢,٧	٣,٨	٢٠١٠
٢٦,٨	١١,٦	٢٣,٧	٣,٧	٢٠١١
٢٦,٣	١٣,٦	٢٢,٤	٢,٩	٢٠١٢
٢٧,٢	٧,٩	١٨,٢	٣,٥	٢٠١٣
٢٨,٥	٢,٤	٩,٨	٢,٧	٢٠١٤
٣٤,٧	(١٣,٧)	(٨,٢)	٢,٢	٢٠١٥

المصدر:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا للسنوات (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)، نيويورك، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)، أبو ظبي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
ملاحظة: البيانات بين قوسين تعني قيماً سالبة.

النفطية التي انخفضت من (٢٤٧٠٩٧) مليون دولار سنة ٢٠٠٨ لتصل إلى (١٤٤٢٤٩) مليون دولار سنة ٢٠٠٩، في حين انخفضت هذه القيمة من (٢٦٤٢٠٧) مليون دولار سنة ٢٠١٤ لتصل إلى (١٤٠٣٥٨) مليون دولار سنة ٢٠١٥. ويعزا سبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية للسعودية إلى انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع الطلب العالمي عليه في هاتين السنتين، إذ انخفض سعر النفط الخام من (٩٤,٤) دولاراً للبرميل الواحد كمتوسط لسنة ٢٠٠٨ ليصل إلى (٦١) دولاراً كمتوسط لسنة ٢٠٠٩، كما انخفض هذا السعر من (٩٦,٢) دولاراً كمتوسط لسنة ٢٠١٤ ليصل إلى (٤٩,٥) دولاراً كمتوسط لسنة ٢٠١٥^(٣٩).

كما حققت السعودية فائضاً كبيراً في ميزان الحساب الجاري خلال مدة الدراسة، إذ ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٥,١%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٢٥,٥%) سنة ٢٠٠٨، لكنها حققت تراجعاً سنة ٢٠٠٩، ثم عاودت الارتفاع في السنوات اللاحقة، وبعدها اتجهت نحو الانخفاض خلال السنوات الثلاث الأخيرة من المدة، ومحقة عجزاً بلغ (-٨,٢%) سنة ٢٠١٥، وهذا يعني أن التحسن في فائض الحساب الجاري رافقه تراجع ملحوظ في بعض السنوات، مما يشير إلى تذبذب نسبة الحساب الجاري إلى الناتج، وهذا التذبذب ناجم عن التذبذب في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الذي يؤدي إلى تذبذب قيمة الصادرات النفطية فيها التي تشكل نسبة كبيرة من قيمة إجمالي صادراتها بالاتجاه نفسه.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد حافظت السعودية على معدلات معتدلة، إذ لم تزد في أقصاها على (٥,١%) خلال مدة الدراسة باستثناء سنة ٢٠٠٨ التي ارتفع فيها معدل التضخم إلى (٩,٩%)، وقد تزامن هذا الارتفاع مع انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي فيها، في حين تزامن الانخفاض في معدلات التضخم مع ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج، مما يعكس اتخاذ السياسة المالية دوراً محايداً للتأثير في اتجاه معدلات التضخم، وأصبحت السياسة النقدية تمارس دوراً أكبر للتأثير في الضغوط التضخمية، لذا فإن انخفاض معدلات التضخم ولاسيما السنوات الأولى من مدة الدراسة يعود إلى جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية على وفق معطيات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها في عقد التسعينات من القرن الماضي والتي تهدف إلى تثبيت سعر الصرف للسيطرة على ارتفاع الأسعار وكذلك تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والمحافظة على سلامة النظام المالي ومناخه للقيام بدوره المهم في الاقتصاد، من خلال اعتماد سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى التحكم في مستويات السيولة النقدية وتنظيم الائتمان بما يتناسب مع أهداف هذه السياسة ومتطلبات تمويل حركة النشاط الاقتصادي لمختلف الوحدات الإنتاجية وبخاصة القطاع الخاص، وقوام هذه السياسة المحافظة على ثبات معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء وثبات متطلبات الاحتياطي القانوني وإصدار الأذونات الحكومية^(٤٠). أما الارتفاع في معدل التضخم لسنة ٢٠٠٨ فيعزى في جزء كبير منه إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام الأولية ولاسيما النفط الخام التي تشكل جزءاً كبيراً من تكلفة الإنتاج ومن ثم انعكاسها على أسعار السلع المنتجة، في حين يعزى الجزء الآخر إلى الانتعاش الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد السعودي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية الأمر الذي انعكس في ارتفاع أسعار المساكن وإيجاراتها وارتفاع هامش الربح في القطاع التجاري.

كما شهدت السعودية تحسناً في معدلات الاستثمار خلال مدة الدراسة، إذ ارتفعت نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها من (١٨,٩%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٣٤,٧%) سنة ٢٠١٥، ويعود هذا التطور إلى تطور الإنفاق الحكومي فيها على المشروعات التنموية الذي شهد ارتفاعاً كبيراً كنسبة من إجمالي الاستثمار، إذ ازداد من (٢٤,٤%) سنة ٢٠٠١ ليصل إلى (٤٨,٦%) سنة ٢٠١٥ كما تشير إليه بيانات الملحق (٦)، كذلك يعود تطور نسبة إجمالي الاستثمار إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي وأسهمت في رفع كفاءة تعبئة الموارد واحكام توظيفها، فضلاً عن تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيض معدلات التضخم وعجوزات الحساب الجاري أسهمت في توفير بيئة مواتية لزيادة معدلات الادخار والاستثمار في القطاع الخاص.

أما في الإمارات فإن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة منذ مطلع الألفية الثالثة قد شملت العديد من المتغيرات الاقتصادية، فالمزايا التي حققتها خلال هذه الألفية المتمثلة بتوافر نظام سياسي مستقر وبنية تحتية قوية وموقع جغرافي متميز وعلاقات اقتصادية متطورة مع العالم الخارجي انعكست بشكل ايجابي في تحسين البيئة الاقتصادية الكلية^(٤١). وتشير البيانات الواردة في الجدول (٣) إلى أن الإمارات استطاعت تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية بشكل يتماشى مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي مقابل تخفيض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج خلال مدة الدراسة أدى إلى تحقيق انخفاض ملحوظ في عجز الموازنة العامة إلى الناتج من (-١٠,٥%) سنة ٢٠٠١ ليصل إلى (١,٨%) سنة ٢٠١٠، وقد شهدت معظم السنوات تحقيق فائض في الموازنة يظهر جلياً من خلال نسب الموازنة الموجبة من الناتج، ويلاحظ من خلال هذه النسب تذبذب رصيد الموازنة كنسبة من الناتج بين عجز وفائض من جهة وبين نسب العجز نفسها ونسب الفائض نفسها، إذ وصل أعلى فائض للموازنة كنسبة من الناتج إلى (٩,١%) سنة ٢٠٠٩، في حين بلغ (٠,٤%) سنة ٢٠٠٤. ويعود هذا التذبذب إلى تذبذب الإيرادات الحكومية التي تشكل الإيرادات النفطية الحصة الأكبر منها وبمعدل نمو يساير معدل نمو الناتج المحلي، في حين لا يعتمد معدل زيادة النفقات الحكومية على معدل زيادة الناتج، ويظهر ذلك جلياً من خلال تذبذب نسب الإنفاق العام إلى الناتج، فقد تتطلب ضرورة تحقيق الرخاء والرفاهية والأمن والعيش الكريم لأبناء الوطن من خلال تحقيق تنمية مستدامة ووجوب الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين على أرض الإمارات لتمثل الخدمات المقدمة في أرقى دول العالم إلى المحافظة على معدل الزيادة في الإنفاق العام بشكل يلبي تلك المتطلبات^(٤٢). في حين حققت الإمارات تراجعاً ملحوظاً في أداء الحساب الجاري فيها خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٠١)، إذ انخفض فائض رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج من (١٣,٨%) سنة ٢٠٠١ ليصل إلى (٣,٣%) سنة ٢٠١٥، إلا أن هذا التراجع

جدول (٣)

مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في الإمارات للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥)

(نسبة مئوية)

السنوات	معدل التضخم	الميزان الجاري من GDP	نسبة الموازنة من GDP	نسبة الاستثمار من GDP
٢٠٠١	٢,٧	١٣,٨	(١٠,٥)	٢٤,٩
٢٠٠٢	٢,٩	٤,٠	(١٠,٧)	٢٤,١
٢٠٠٣	٣,١	٨,٢	(٤,٤)	٢٣,٩
٢٠٠٤	٥,٠	١٠,١	(٠,٤)	٢٧,٣
٢٠٠٥	٦,٢	١٧,٨	٧,٩	١٩,٢
٢٠٠٦	٩,٣	١٦,٢	١١,٤	١٨,٤
٢٠٠٧	١١,١	٧,٦	٩,١	٢٤,٣
٢٠٠٨	١٢,٣	٧,١	٧,٤	٢٣,٧
٢٠٠٩	١,٦	٣,١	(٦,٩)	٢٩,٥

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٠١)

٢٠١٠	٠,٩	٢,٥	(٤,٦)	٢٦,٢
٢٠١١	٠,٧	١٢,٧	١,٢	٢٣,٠
٢٠١٢	١,١	١٩,٨	١,٤	٢٢,٤
٢٠١٣	٢,٢	١٩,١	٢,٤	٢٣,٥
٢٠١٤	٤,٢	١٠,١	٤,٧	٢٤,٣
٢٠١٥	٤,٢	٣,٣	(١,٨)	٢٨,٧

المصدر: - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا للسنوات (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)، نيويورك، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
ملاحظة: البيانات بين قوسين تعني قيماً سالبة

لم يعكس الأداء الحقيقي في الحساب الجاري خلال مدة الدراسة، إذ شهدت معظم سنوات الدراسة تحسناً كبيراً في أدائه بلغت نسبة الفائض منه إلى الناتج مستويات مرتفعة، مقابل انخفاض هذه النسب إلى مستويات متدنية في بعض السنوات، كما ان تحقيق الفائض لهذا الحساب في سنوات الدراسة جميعها يعكس أداء جيداً للسياسات الاقتصادية في الإمارات في مجال التجارة الخارجية. إلا أن التراجع في نسب فائض الحساب الجاري يعود إلى تراجع قيمة صادرات الإمارات من النفط الخام التي أخذت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها، نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق الخارجية، في ظل استمرار تزايد وارداتها من السلع الصناعية ولاسيما الاستيرادات من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمصنوعات، إذ بلغت نسبة استيرادات هذه السلع من الناتج المحلي في سنة ٢٠١٠ على سبيل المثال (٢٩,٥%)***، في حين بلغت نسبة صادرات النفط الخام من الناتج (٢٥,٤%)*** في السنة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج في سنة ٢٠٠١، يعود إلى الفائض الكبير الذي تحقق في مجموعة السلع المصدرة من المصنوعات التي تمتلك مقومات صناعتها، إذ بلغت نسبة فائض صادرات هذه السلع (١٣,٤%)**** من الناتج في تلك السنة .

وفي مجال الضغوط التضخمية تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى أن الإمارات استطاعت تخفيض معدلات التضخم فيها عند حدود متدنية في سنوات الدراسة جميعها باستثناء السنوات من (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، التي ارتفعت فيها معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة وصلت إلى (١٢,٣%) سنة ٢٠٠٨، نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي بدورها ارتفعت أسعارها بسبب زيادة أسعار المواد الخام الأولية الداخلة في إنتاجها ولاسيما النفط الخام، فضلاً عن انتعاش النشاط الاقتصادي المحلي، نتيجة زيادة الإنفاق العام وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية وارتفاع هامش الربح في القطاع التجاري. أما الانخفاض في معدلات التضخم خلال مدة الدراسة فيعود إلى دور السياسات النقدية والائتمانية في جعل معدلات نمو عرض النقد ومعدلات التوسع الائتماني تتماشى مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي مما أدى إلى انخفاض معدلات الزيادة في الأسعار المحلية

(٤٣). فضلاً عن ذلك أسهمت جهود السياسات الحكومية في مجال السياسة الاقتصادية وتناغمها مع جهود القطاع الخاص في تحسين البيئة الاستثمارية وجعلها مقصداً للشركات العالمية الكبرى^(٤٤). لذا تشير البيانات الواردة في الجدول (٣) إلى أن الإمارات حافظت على معدلات الاستثمار عند حدود متقاربة ومناسبة لاستدامة معدل نمو اقتصادي مناسب، تتجاوز في معدلاتها عن (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار فيها وكما تظهره بيانات الملحق (٦).

أما في مصر فإنه على الرغم من جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتجهت إلى تحديد ادوار السياسة المالية فيها، وتخفيض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج عن طريق تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة، إلا أن ميزان الموازنة العامة حقق تزايداً في عجزه كنسبة من الناتج خلال مدة الدراسة، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (٤) إلى أن نسبة العجز ازدادت من (٥,٦%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (١١,٩%) سنة ٢٠١٤، باستثناء الانخفاض الذي تحقق سنة ٢٠١٥ الذي وصل فيه عجز الموازنة كنسبة من الناتج إلى (٥,٥%)، وقد وصلت نسبة العجز إلى (١٣,٠%) سنة ٢٠١٣ كأعلى مستوى لها خلال تلك المدة، ويعزا سبب ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج في مصر إلى انخفاض معدلات نمو الإيرادات الحكومية وانخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي التي لم تزد في أحسن حالاتها عن (٢٧,١%) وذلك سنة ٢٠٠٩، في حين انخفضت إلى مستويات

جدول (٤)

مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في مصر للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥)

نسبة مئوية

السنوات	معدل التضخم	الميزان الجاري من GDP	نسبة الموازنة من GDP	نسبة الاستثمار من GDP
٢٠٠١	٢,٣	٠,٣	(٥,٦)	١٨,٣
٢٠٠٢	٢,٧	١,١	(٥,٩)	١٨,٠
٢٠٠٣	٤,٢	٤,٦	(٦,١)	١٦,٩
٢٠٠٤	١٦,٥	٣,٧	(٥,٩)	١٦,٩
٢٠٠٥	٤,٩	٢,٣	(٩,٦)	١٨,٠
٢٠٠٦	٧,٦	٢,٣	(٨,٢)	١٨,٧
٢٠٠٧	٩,٥	٠,٢	(٧,٣)	٢٠,٩
٢٠٠٨	١٧,١	(٠,٨)	(٦,٨)	٢٢,٤
٢٠٠٩	١١,٨	(١,٧)	(٦,٩)	١٩,٢
٢٠١٠	١١,٣	(٢,٦)	(٨,١)	١٩,٥
٢٠١١	١٠,٥	(٣,٤)	(٩,٨)	١٧,١
٢٠١٢	٧,٤	(٣,٥)	(١٠,١)	١٥,٦
٢٠١٣	٩,٥	(١,٣)	(١٣,٠)	١٣,٥

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥)

٢٠١٤	١٠,١	(٢,٠)	(١١,٩)	١٣,٨
٢٠١٥	١٠,٤	(٥,٠)	(٥,٥)	١٤,٤

المصدر:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٦)، نيويورك، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٦)، أبو ظبي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ملاحظة: البيانات بين قوسين تعني قيماً سالبة.

متدنية بلغت كأدنى نسبة لها (١٨,٩%) في سنة ٢٠٠٤، وتشكل الإيرادات الضريبية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات، إذ لم تنخفض تلك النسبة عن (٧١,٢%) خلال مدة الدراسة، باستثناء سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ اللتين بلغت فيهما الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات (٥٧,٠% و ٦٥,٨%) لكل منهما على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات، إلا أنها تتميز بالانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم يزد العبء الضريبي في أحسن حالاته على (١٥,٧%) خلال مدة الدراسة^(٤٥). وطالما ان الاقتصاد المصري يعد من الاقتصادات المتنوعة التي تنخفض فيها مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية ولاسيما النفط الخام وترتفع فيها مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يعتمد سياسة الاكتفاء الذاتي من النفط الخام وعدم اعتماده كمصدر رئيس في تمويل إيرادات الموازنة، لذا فإن انخفاض الإيرادات الحكومية يظهر ضعف السياسات الحكومية في تطوير الجهاز الضريبي للوصول إلى الطاقة الضريبية الممكنة وفشلها في تنويع مصادر إيراداتها وضعف كفاءة المصادر المتاحة، ومن ثم يبين اخفاق السياسة المالية في تحسين أداء ميزان الموازنة العامة الذي يمثل عاملاً مهماً من عوامل تحسين البيئة الاقتصادية الكلية.

وقد واصلت السلطة النقدية في مصر اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار وتنظيم مستويات السيولة المحلية والائتمان بما يتلاءم مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي وتمويل القطاعات الإنتاجية، وحققت تلك السياسة نجاحاً محدداً في تحقيق تلك الأهداف، إذ استطاعت المحافظة على استقرار وضبط معدلات التضخم خلال السنوات الثلاث الأولى من مدة الدراسة، إلا أنها اخفقت في السيطرة على تلك المعدلات خلال السنوات اللاحقة، إذ وصلت تلك المعدلات إلى مستويات مرتفعة جداً بلغت أقصاها (١٧,١%) سنة ٢٠٠٨. ويعزا سبب ارتفاع هذه المعدلات إلى انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه، الناجمة عن الصدمات النقدية الخارجية المتمثلة بانخفاض قيمة الدولار في السوق الخارجية أمام العملات الأخرى الرئيسية لكون الجنيه مرتبطاً بالدولار من جهة، والتخفيض المتبع من قبل السلطة النقدية المصرية لقيمة الجنيه انسجماً مع التغيرات في قيمة الدولار، كونها تتبع نظام سعر الصرف المرن المدار من جهة أخرى، إذ خُفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار من (٣,٩٧٣) جنيه للدولار الواحد سنة ٢٠٠١ ليصل إلى (٧,٦٢٢) جنيه للدولار سنة ٢٠١٥^(٤٦). الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة الاستهلاكية

والاستثمارية التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، إذ بلغ رصيد الميزان التجاري (-١٢,٢%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٨^(٤٧). كما أدت الزيادة في أسعار السلع الأولية المستوردة نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق العالمية إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع المحلية مما أثر في ارتفاع أسعارها، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها في الدول المنتجة لها والناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأولية.

وبخصوص أداء ميزان الحساب الجاري في مصر فقد حققت أداء جيداً خلال سنوات الدراسة، إذ شهد فائضاً في سنوات عديدة منها، في حين شهدت السنوات الأخرى عجزاً طفيفاً لا يتجاوز (٥,٠%) كحد أقصى، وقد تحقق هذا التحسن في أداء الحساب الجاري على الرغم من ارتفاع عجز الميزان التجاري فيها، ويعود ذلك إلى ارتفاع صادراتها من الخدمات ولاسيما خدمات النقل والسفر والخدمات السياحية التي تحظى بمكانة متميزة في الاقتصاد المصري، فضلاً عن ارتفاع تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج إلى الداخل.

وعلى الرغم من تحسن أداء الحساب الجاري، إلا أن تدني أداء عوامل البيئة الاقتصادية الكلية الأخرى انعكس على أداء البيئة الاستثمارية ومن ثم على مؤشر نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج، إذ حققت تلك النسبة مستويات منخفضة جداً خلال مدة الدراسة لم تتجاوز نسبة (٢٢,٤%) في أفضل حالاتها، فقد أسهم ارتفاع معدلات التضخم في تخفيض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فلم يتجاوز هذا المعدل (٥,١%) خلال تلك المدة، وقد حقق نمواً سالباً في بعض السنوات، مما انعكس على تخفيض مستوى الادخارات الخاصة المحلية الحقيقية، إذ لم تزد تلك الادخارات عن (١٦,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^(٤٨). كما أسهم ارتفاع عجز الموازنة العامة وتمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض في مزاحمة الاستثمارات الخاصة، لذا فإن نسبة كبيرة من الاستثمارات في مصر تمثل استثماراً أجنبياً. وفي ظل هذا الانخفاض تراجعت نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج بين بداية المدة ونهايتها، فقد انخفضت من (١٨,٣%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (١٤,٤%) سنة ٢٠١٥، وقد انخفضت إلى (١٣,٥%) كأدنى مستوى لها سنة ٢٠١٣. ويعود هذا الانخفاض إلى شيوع حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدتها مصر سنة ٢٠١١، ولا تزال ترزح تحت وطأة حالة عدم الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى فقدان الاقتصاد المصري أهم مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة منها.

أما الأردن فقد حققت مستويات متباينة في أداء مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، وتباين وضع المؤشر الواحد خلال مدة الدراسة، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (٥) إلى أن رصيد الموازنة العامة حقق عجزاً صافياً في سنوات المدة جميعها، إلا أنه شهد تبايناً في مستوياته بين منخفض إلى حد مقبول في بعض السنوات ومرتفع في بعضها الآخر، بحيث وصلت أعلى مستوياته إلى (٨,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٩، في حين وصل أدنى مستوى له إلى (٢,٠%) سنة ٢٠١٤. ويعود السبب في هذا التباين إلى أن مستوى العجز مرتبط بأسعار النفط الخام في السوق العالمية وبصورة عكسية، فينخفض

عجز الموازنة عند ارتفاع تلك الأسعار، ويرتفع عند انخفاضها، وذلك من خلال تأثيرها في حصيلّة الإيرادات العامة، فعند ارتفاع أسعار النفط ترتفع أسعار المشتقات النفطية، الأمر الذي ينعكس على زيادة حصيلّة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة حصيلّة الضرائب على المبيعات من السلع بشكل عام وحصيلّة الضريبة العامة والخاصة على المشتقات النفطية بشكل خاص، في حين تنخفض تلك الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط الخام.

وفيما يتعلّق بالحساب الجاري فتشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى أن هناك تحولاً في حالة هذا الحساب خلال مدة الدراسة، إذ تحول رصيده من التوازن سنة ٢٠٠١ إلى تحقيق فائض خلال السنوات الثلاث اللاحقة لها ثم إلى عجز في السنوات الأخرى، كما تشير إلى تذبذب نسبته إلى الناتج سواء في حالة الفائض أم العجز خلال تلك المدة، فقد وصلت نسبة الفائض إلى الناتج لأعلى مستوى إلى (١٢,٢%) سنة ٢٠٠٣، في حين وصل أعلى مستوى للعجز إلى (-١٨,٠%) من الناتج سنة ٢٠٠٥. ويتأثر الحساب الجاري في الأردن تأثيراً كبيراً بأسعار النفط الخام ومشتقاته في الأسواق العالمية، نتيجة ارتفاع مساهمة النفط في فاتورة مستورداتها من الطاقة، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع قيمة فاتورة مستورداتها من الطاقة والعكس يحدث عند انخفاض تلك الأسعار، فضلاً عن دور تلك الأسعار في التحويلات الجارية وعوائد التدفقات الاستثمارية، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة التحويلات الجارية وعوائد التدفقات الاستثمارية، والعكس يحدث عند انخفاض أسعار النفط الخام . أما

جدول (٥)

مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية في الأردن للمدة من (٢٠١٥ - ٢٠٠١)
(نسبة مئوية)

السنوات	معدل التضخم	نسبة الحساب الجاري من GDP	نسبة الموازنة من GDP	نسبة الاستثمار من GDP
٢٠٠١	١,٨	٠,٠	(٤,٠)	٢١,١
٢٠٠٢	١,٨	٥,٧	(٤,٠)	٢٠,١
٢٠٠٣	١,٦	١٢,٢	(٣,٠)	٢٠,٨
٢٠٠٤	٣,٤	٠,٨	(٣,٠)	٢٧,٤
٢٠٠٥	٣,٥	(١٨,٠)	(٥,٣)	٣٤,٢
٢٠٠٦	٦,٣	(١١,٥)	(٤,٣)	٢٩,٢
٢٠٠٧	٤,٧	(١٦,٨)	(٥,١)	٣٠,٣
٢٠٠٨	١٣,٩	(٩,٣)	(٢,٢)	٢٩,٩
٢٠٠٩	(٠,٦)	(٥,٢)	(٨,٩)	٢٦,٣
٢٠١٠	٥,٠	(٧,١)	(٥,٤)	٢٥,٥
٢٠١١	٤,٤	(١٠,٢)	(٦,٦)	٢٣,٢
٢٠١٢	٤,٥	(١٥,٢)	(٨,١)	٢٤,٧
٢٠١٣	٤,٨	(١٠,٤)	(٥,٥)	٢٥,١
٢٠١٤	٢,٩	(٧,٣)	(٢,٠)	٢٤,٠
٢٠١٥	(٠,٩)	(٩,٢)	(٣,٣)	١٨,٤

المصدر:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٦)، نيويورك، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٦)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
- ملاحظة: البيانات بين قوسين تعني قيماً سالبة.

بالنسبة للتضخم فيلاحظ من خلال بيانات الجدول ان الأردن استطاعت ان تخفض معدلاته بشكل كبير خلال مدة الدراسة من خلال استخدام سياسة نقدية تتصف بالمرونة وتغيرها حسب مستوى النشاط الاقتصادي، عن طريق استخدام سياسة توسعية عند تراجع مستوى النشاط الاقتصادي واستخدام سياسة مقيدة عند ازدهار مستوى هذا النشاط، فقد عملت السياسة النقدية على تخفيض سعر إعادة الخصم وسعر فائدة اتفاقية إعادة الشراء والوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (القروض والسلف) من (٥,٠% و ٦,٠% و ١٠,٤%) سنة ٢٠٠١ لتصل إلى (٣,٨% و ٤,٨% و ٧,٦%) سنة ٢٠٠٤ لكل منها على التوالي، ثم ارتفعت لتصل إلى (٧,٥% و ٨,٥% و ٨,٦%) سنة ٢٠٠٦، واستمرت بالارتفاع للنوع الأخير ليصل إلى (٩,٥%) سنة ٢٠٠٨، وبعدها انخفضت تلك الأسعار لتصل إلى (٣,٦% و ٣,٥% و ٨,٢%) سنة ٢٠١٥ لكل منها على التوالي، كما عمدت إلى تثبيت نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية بنسبة لا تقل عن (٧,٠%) خلال مدة الدراسة^(٤٩). وقد حققت تلك السياسة معدلات نمو لعرض النقد تتماشى مع معدلات نمو الناتج المحلي، والمحافظة على عرض النقد كنسبة من الناتج عند مستويات متقاربة خلال مدة الدراسة. وعلى الرغم من أداء السياسة النقدية ودورها في الحد من معدلات التضخم، إلا أن هذه المعدلات تتأثر بعوامل أخرى خارج إطار السياسة النقدية وتتمثل أهم هذه العوامل بأسعار النفط الخام والمشتقات النفطية في السوق العالمية.

ويلاحظ من خلال الجدول نفسه تقارب مستويات التضخم وعند حدود منخفضة خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، ويعود ذلك إلى ثبات الأسعار المحلية للمشتقات النفطية بغض النظر عن الأسعار العالمية لتلك المشتقات خلال تلك السنوات نتيجة تبني الحكومة الأردنية سياسة تثبيت أسعار تلك السلع وزيادة الدعم الحكومي لها، في حين يعزى ارتفاع مستويات التضخم خلال السنوات اللاحقة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية الناجم عن سياسة التحرير الجزئي لأسعارها بموجب قرار الحكومة الصادر سنة ٢٠٠٤، في اعقاب انقطاع المنح النفطية المقدمة من العراق واضطرار الأردن إلى استيراد النفط من دول عربية أخرى وبأسعار اقرب إلى الأسعار العالمية الحرة، ومن ثم تحريرها كلياً سنة ٢٠١٢^(٥٠). وقد حققت معدلات التضخم تذبذباً واضحاً على الرغم من الانخفاض الذي تحقق في هذه المعدلات بين بداية المدة ونهايتها، وقد حقق مستويات مرتفعة جداً في بعض السنوات ولاسيما سنة ٢٠٠٨

التي وصل فيها معدل التضخم إلى (١٣,٩%)، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام وارتفاع أسعار المشتقات النفطية الذي انعكس تأثيره في ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع أسعار السلع النهائية المنتجة محلياً، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج ولاسيما المواد الغذائية، في حين حقق التضخم معدلات سالبة في سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وانخفاض أسعار السلع المنتجة محلياً من جهة، وانخفاض أسعار السلع النهائية المستوردة ولاسيما الغذائية منها.

كما سعت الأردن إلى تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي تمنح مزايا عديدة للمستثمر المحلي والأجنبي، وتقليل الروتين الإداري المتعلق بحصول رخص الاستثمار، فضلاً عن تخفيض منافذ الحصول على هذه الرخص والقيام بإنجاز المشروعات الاستثمارية، مما أدى إلى زيادة مستويات الاستثمار خلال مدة الدراسة بشقيه المحلي والأجنبي، فضلاً عن دور الاستثمار الحكومي في رفع معدلات الاستثمار كونه يشكل نسبة كبيرة في إجمالي الاستثمارات. وتشير البيانات الواردة في الجدول (٥) إلى ارتفاع إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، إذ ازدادت تلك النسبة من (٢٠,٨%) سنة ٢٠٠٣ لتصل إلى (٣٠,٣%) سنة ٢٠٠٧، وقد وصلت نسبة أعلى سنة ٢٠٠٥ تبلغ (٣٤,٢%)، إلا أنها تراجعت خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٥) لتصل إلى (١٨,٤%) سنة ٢٠١٥، ويتأثر الاستثمار في الأردن ليس فقط بالبيئة الاستثمارية المحلية وإنما بعوامل أخرى أهمها الانتعاش أو الانكماش الذي تتعرض له الدول المصدرة للاستثمارات ولاسيما الدول العربية النفطية، إذ ترتب على انخفاض الفوائض المالية النفطية لهذه الدول انخفاض استثماراتها المتدفقة إلى الأردن.

٣- نظام أسعار الصرف: دفعت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها دول العينة وبحسب البرامج التي تنسجم مع طبيعة واقتصاد كل دولة إلى محاولة هذه الدول تبني سياسة سعر صرف واقعية تقيم سعر صرف العملة بقيمتها الحقيقية، لذا اعتمدت ثلاث من دول العينة نظام أسعار صرف اسمية ثابتة هي كل من السعودية والإمارات والأردن، وبذلك أصبحت هذه الأسعار هدفاً رئيساً للسياسة النقدية في هذه الدول، وقد عمدت إلى ربط أسعار عملاتها بالدولار الأمريكي. فالسلطات النقدية في هذه الدول عمدت إلى تثبيت سعر صرف اسمي لعملاتها المحلية مقابل الدولار، وقد بلغ سعر الصرف الاسمي (٣,٧٤٥ و ٣,٧٢٥ و ٠,٧٠٩) وحدة عملة محلية لكل دولار في كل من السعودية والإمارات والأردن على التوالي خلال مدة الدراسة.

أما مصر فقد اتبعت نظم صرف متعددة خلال مدة الدراسة، ففي السنتين الأوليتين من الدراسة تجسدت بنظام تثبيت سعر الصرف أمام الدولار ولكن مع وجود هامش حول هذا السعر بحيث تسمح السلطة النقدية للبنوك المعتمدة وشركات

الصرافة بتحريك أسعار الصرف مقابل الدولار في حدود هامش ($\pm 3\%$) من السعر الرسمي^(٥١). كما يعمل نظام سعر الصرف في مصر بقاعدة الربط الزاحف، التي تقتضي تعديل قيمة الجنيه المصري أمام الدولار على وفق مقتضيات التغير في معدلات التضخم، وعلى وفق هذه القاعدة فإن سعر صرف الجنيه أمام الدولار قد خرج عن إطار نظام الصرف الثابت نحو نظام الصرف الذي يعمل على وفق نظام التعويم المدار، وجاءت سياسة التعويم المدار في مصر نتيجة تزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري للمدة (١٩٩٢ - ١٩٩٧)، التي تمثلت بارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير وتزايد العجز في الموازنة العامة وارتفاع معدل الدولار وتدهور سعر الصرف الحقيقي وتزايد عجز الميزان الجاري وارتفاع سرعة نمو الكتلة النقدية لذلك تم اعتماد نظام التعويم المدار لسعر صرف الجنيه أمام الدولار لإعطاء إشارة قوية للالتزام الحكومة بمحاربة التضخم وتخفيض آثار سعر الصرف الاسمي على الأسعار^(٥٢). ثم أصدرت الحكومة المصرية قراراً في بداية سنة ٢٠٠٣ يقضي بتعويم حر لسعر صرف الجنيه نتيجة التطورات الاقتصادية التي شهدتها خلال المدة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، وهذا القرار يعد خطوة جديدة في محاولة لإعادة الاستقرار في سوق الصرف المصرية وبما يؤدي إلى توازن جانبي العرض والطلب على النقد الأجنبي، وخاصة الدولار الأمريكي في السوق المحلية، ومن ثم تقليص الدور الذي تؤديه السوق الموازية في تسريع انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار^(٥٣)، ثم تمت العودة إلى نظام التعويم المدار سنة ٢٠١١ على أثر ارتفاع معدلات التضخم فيها بشكل كبير. ونتيجة لتلك التطورات انخفض سعر صرف الجنيه المصري من (٣,٩٧٣٠) جنيهاً للدولار الواحد سنة ٢٠٠١ ليصل إلى (٧,٦٢٢٠) جنيهاً للدولار سنة ٢٠١٥، وهذا يعني أن مصر تحكمت بانخفاض قيمة الجنيه وابقته عند حدود لا تزيد عن ٧,٦٢٢٠ جنيهاً لكل دولار.

وعمدت دول العينة عدا مصر إلى اعتماد نظام سعر الصرف الثابت انسجماً مع توجهات الدولة نحو تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يعطي الدور الأكبر للسياسة النقدية في إدارة الاقتصاد الكلي بدلاً من السياسة المالية، ولطالما أكدت الأدبيات الاقتصادية على زيادة فاعلية السياسة النقدية في امتصاص الصدمات النقدية ذات المنشأ الداخلي في ظل أسعار الصرف الثابتة. لذلك فإن الهدف الأساسي لاعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة في دول العينة هو لمواجهة الضغوط التضخمية والصدمات الموقته التي تترك آثارها السلبية في الإنتاج التي يمكن تلافيها باستخدام أسعار الصرف الثابتة ولاسيما أنها تعد من الاقتصادات الصغيرة التي لا تنطوي على عوامل ديناميكية تستطيع تحريك الاقتصاد في إطار التوازن الاقتصادي.

وقد انعكست سياسات أسعار الصرف الاسمية المتبعة في دول العينة على القيمة الفعلية الحقيقية لتلك الأسعار، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (٦) إلى تذبذب القيمة الحقيقية لأسعار الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٠٤) من جهة، وتباين مستويات الارتفاع والانخفاض من جهة أخرى، وتشير أيضاً إلى اختلاف تلك التذبذبات والتباينات بين دول العينة، ففي السعودية حقق سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضاً في معظم سنوات المدة المذكورة، مما يعني انخفاض القيمة الفعلية الحقيقية للريال السعودي خلال تلك السنوات، مما يعكس ارتفاع تنافسيته خلالها، في حين حقق سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعاً في السنوات الأخرى من المدة، وبالتالي ارتفاع القيمة الفعلية الحقيقية للريال خلال تلك السنوات، ومن ثم انخفاض تنافسيته خلالها، أما صافي التغير الحاصل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للريال فحقق قيمة موجبة بلغت (٨,٥%) خلال المدة المذكورة، الأمر الذي يعكس انخفاض تنافسية الريال أمام العملات الأخرى. وفيما يتعلق بتباين مستويات الارتفاع والانخفاض، فقد بلغ أدنى وأعلى مستوى للارتفاع (٢,٨% و ١٢,٥%) وذلك في سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ على التوالي، بينما بلغ أعلى وأدنى مستوى للانخفاض (٦,٨% و ٠,٢%) وذلك في سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ على التوالي. وشهد سعر صرف الدرهم الإماراتي ارتفاعاً في قيمته الفعلية الحقيقية في معظم سنوات المدة (٢٠١٥-٢٠٠٤)، بلغ أدنى وأعلى مستوى لهذا الارتفاع (٠,٣% و ١٢,٠%) وذلك في سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ على التوالي، في حين شهد انخفاضاً في تلك القيمة في ثلاث سنوات فقط من المدة المذكورة، بلغ أعلى مستوى له (٧,٠%) وذلك في سنة ٢٠١١، وقد بلغ صافي التغير الحاصل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدرهم قيمة موجبة بلغت (١٦,٩%) خلال تلك المدة، الأمر الذي يعني انخفاض تنافسية الدرهم الإماراتي أمام العملات الأخرى. كما شهد الجنيه المصري ارتفاعاً كبيراً في قيمته الفعلية الحقيقية في معظم سنوات المدة المذكورة وبمستويات مرتفعة بلغت أقصاها (١٤,٨) سنة ٢٠٠٩، في حين شهد انخفاضاً في بعض السنوات بلغ أقصى انخفاض له (٦,٥%) سنة ٢٠١٢، وقد بلغ صافي التغير الحاصل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للجنيه قيمة موجبة مرتفعة بلغت (٥٠,٧%)، مما يعكس انخفاضاً كبيراً في تنافسيته أمام العملات الأخرى خلال المدة المذكورة، ويعود الارتفاع في القيمة الفعلية الحقيقية للجنيه إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير في مصر التي وصلت أعلى مستوياتها

جدول (٦)

التغير السنوي لأسعار الصرف الفعلية الحقيقية في دول العينة
للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) (نسبة مئوية)

السنوات	السعودية	الإمارات	مصر	الأردن
---------	----------	----------	-----	--------

٢٠٠٤	(٦,٨)	(٤,١)	(٤,٢)	(٣,٩)
٢٠٠٥	(٢,٩)	١,٦	٧,٥	(١,٤)
٢٠٠٦	(١,٣)	٥,٥	٤,٥	٢,٠
٢٠٠٧	(٣,٠)	١,٦	١,٥	(٣,٠)
٢٠٠٨	(٢,٤)	٣,١	١٢,٩	٤,٢
٢٠٠٩	٧,٠	٤,٢	١٤,٨	١,٧
٢٠١٠	(٠,٢)	(٤,١)	٦,٦	١,٤
٢٠١١	(٣,٤)	(٧,٠)	(٢,٧)	(١,١)
٢٠١٢	٣,٢	٠,٥	(٦,٥)	٤,٧
٢٠١٣	٢,٨	٠,٣	(٥,٥)	٢,٥
٢٠١٤	٣,٠	٣,٣	٧,٥	٢,٦
٢٠١٥	١٢,٥	١٢,٠	١٤,٣	٧,٩
صافي المدة	٨,٥	١٦,٩	٥٠,٧	١٧,٦

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٦)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
ملاحظة: البيانات بين قوسين تعني قيماً سالبة.

إلى (١٧,١%) سنة ٢٠٠٨، (انظر الجدول (٤))، وتجدر الإشارة إلى تأثير قيمة الجنيه الفعلية الحقيقية بمستوى التضخم بدرجة أكبر من تأثيره بالعملات الأخرى ولاسيما الدولار على العكس من دول العينة الأخرى، وذلك لاعتماد الجنيه نظام الصرف المعموم الحر في معظم سنوات الدراسة والمعموم المدار في بعض السنوات. أما في الأردن فإن التغيرات التي شهدتها القيمة الفعلية الحقيقية للدينار على مستوى السنوات كانت أقل وطأة مقارنة بدول العينة الأخرى، فعلى الرغم من ارتفاعها في معظم سنوات المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، إلا أنها ارتفعت بمعدلات طفيفة باستثناء سنة ٢٠١٥ التي بلغ معدل الارتفاع فيها (٧,٩%). أما صافي التغير الحاصل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال المدة المذكورة فقد بلغ نسبة مرتفعة بلغت (١٧,٦%)، ليأتي بالمرتبة الثانية بعد مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس في تذبذب أسعار الصرف الفعلية الحقيقية للريال السعودي والدرهم الإماراتي والدينار الأردني وتباينها خلال المدة المذكورة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسة الأخرى وبصورة طردية خلال تلك المدة، فضلاً عن اعتماده على درجة التذبذب ومدى شموله للعملات الرئيسة جميعها ففي حالة تحقيق انخفاض كبير في قيمة الدولار أمام تلك العملات جميعها، فإنه ينعكس في تخفيض كبير في القيمة الفعلية الحقيقية للجنيه والدرهم والدينار، والعكس يحدث في حالة ارتفاع قيمة الدولار بشكل كبير فإنه يؤدي إلى

ارتفاع القيمة الحقيقية لهذه العملات بشكل كبير، وهذا ما تحقق بشكل واضح سنة ٢٠١٥ التي ارتفع فيها سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية جميعها بشكل كبير^(٥١).

٤- عوامل أخرى: تختلف دول العينة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، الأمر الذي أثر في تباين مستوى تطور المؤشرات التي تعد بمثابة عوامل رئيسية لتعزيز التنافسية فيها، وتتمثل بعض من هذه العوامل بكل من البنية التحتية الأساسية لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وكذلك الحাকمية وفاعلية المؤسسات، فضلاً عن بيئة جذب الاستثمارات. وتشير البيانات الواردة في الجدول (٧) التي تمثل قيمة هذه المؤشرات على وفق تقارير التنافسية العربية، إلى أن دول العينة حققت مستويات متدنية في قيمة مؤشر البنية التحتية باستثناء الإمارات التي حققت قيمة المؤشر فيها درجة مقبولة على المستوى العالمي، ففي السعودية انخفضت من (٠,٢٩) في تقرير ٢٠٠٣ لتصل إلى (٠,٢٢) في تقرير ٢٠١٢، وقد انخفضت في تقرير ٢٠٠٦ لتصل إلى (٠,١٨)، ويعزا هذا التراجع في مؤشر البنية التحتية في السعودية إلى ضعف الاستثمارات العامة والخاصة في معظم البنود المكونة لحساب مؤشر البنية التحتية فيها ولاسيما في مجال السكك الحديدية والموانئ والمطارات الخاصة بشحن السلع وطاقتها الاستيعابية. في حين ارتفعت قيمة المؤشر في الإمارات من (٠,٤٢) في تقرير ٢٠٠٣ لتصل إلى (٠,٦٥) في تقرير ٢٠١٢، وقد ارتفعت إلى (٠,٦٨) كأعلى مستوى في تقرير ٢٠٠٩، وقد جاء هذا التحسن في مؤشر البنية التحتية إلى التطور الحاصل في قطاع النقل والاتصالات وقطاع الكهرباء على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي. أما مصر والأردن فقد حقق كل منهما انخفاضاً في قيمة مؤشر البنية التحتية من (٠,٣٤) لكل منهما في تقرير ٢٠٠٣ لتصل إلى (٠,٢٢ و ٠,٢٦) في تقرير ٢٠١٢ في كل منهما على التوالي، وقد انخفضت إلى (٠,١٨) في الأردن في تقرير ٢٠٠٩. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تدني الجهود المبذولة في كل من الدولتين في تطوير قطاع النقل الجوي والسكك الحديدية وانخفاض الكفاءة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

أما مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات فقد بلغ مستويات مقبولة إلى حد ما في التقارير جميعها وفي دول العينة جميعها باستثناء مصر، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (٧) إلى أن متوسط قيمة المؤشر في تلك التقارير بلغ (٠,٥٠ و ٠,٥٣ و ٠,٣٩ و ٠,٥٥) لكل من السعودية والإمارات ومصر والأردن على التوالي، لتأتي الأردن في المرتبة الأولى من حيث متوسط قيمة المؤشر تليها الإمارات في المرتبة الثانية ثم السعودية وأخيراً مصر في المرتبة الرابعة. أما من حيث اتجاه قيمة المؤشر على مستوى التقارير، فقد حققت كل من السعودية والأردن ومصر انخفاضاً في قيمة المؤشر بين تقرير ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، ففي السعودية انخفضت من

(٠,٥٠) في تقرير ٢٠٠٣ لتصل إلى (٠,٤٦) في تقرير ٢٠١٢، وقد نتج هذا الانخفاض عن ارتفاع درجة البيروقراطية في مؤسسات الدولة بشكل كبير،
جدول (٧)

مؤشرات مختارة لتعزيز التنافسية في دول العينة
للمدة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) نسبة مئوية

الدولة السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٢
السعودية	٠,٢٩	٠,١٨	٠,٢٤	٠,٢٢
	٠,٥٠	٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٤٦
	٠,٤٧	٠,٣٦	٠,٥١	٠,٦٣
الإمارات	٠,٤٢	٠,٥١	٠,٦٨	٠,٦٥
	٠,٤٨	٠,٦٤	٠,٥٠	٠,٤٩
	٠,٥٠	٠,٤٧	٠,٥٠	٠,٥٥
مصر	٠,٣٤	٠,٢٣	٠,٣٤	٠,٢٢
	٠,٤٣	٠,٤٣	٠,٣٥	٠,٣٤
	٠,٣٨	٠,٢٨	٠,٣٨	٠,٤٦
الأردن	٠,٣٤	٠,١٨	٠,٢٧	٠,٢٦
	٠,٦٣	٠,٦٠	٠,٥٠	٠,٤٧
	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٦٢	٠,٦٨

المصدر: - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٢)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
إلا أنها حققت ارتفاعاً أعلى في تقرير ٢٠٠٩ لتصل إلى (٠,٥٧) نتيجة انخفاض ممارسات الفساد الإداري في تلك المؤسسات، كما حققت انخفاضاً كبيراً في الأردن، إذ انخفضت قيمة المؤشر من (٠,٦٣) في تقرير ٢٠٠٣ لتصل إلى (٠,٤٧) في تقرير ٢٠١٢، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع درجة البيروقراطية وانتشار ظاهرة الفساد الإداري، فضلاً عن تراجع مؤشر احترام القانون والنظام فيها. في حين حافظت قيمة المؤشر في مصر على مستواها في التقريرين الأوليين بقيمة (٠,٤٣)، إلا أنها انخفضت خلال التقريرين الأخيرين لتصل إلى (٠,٣٤) في تقرير ٢٠١٢، ونتج هذا الانخفاض عن تزايد ظاهرة الفساد الإداري وتعاضم درجة البيروقراطية.

أما في الإمارات فقد حافظت على قيمة المؤشر خلال التقريرين ٢٠٠٣ و ٢٠١٢ إلا أنها حققت زيادة كبيرة في قيمته في تقرير ٢٠٠٩، وترجع هذه الزيادة إلى تراجع ظاهرة الفساد الإداري واختفاء البيروقراطية تماماً من مؤسسات الدولة. وفيما يتعلق بمؤشر جذب الاستثمارات فقد حققت دول العينة جميعها تطوراً كبيراً بين التقريرين ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، إذ تشير بيانات الجدول ذاته إلى ارتفاع قيمة المؤشر من (٠,٤٧ و ٠,٥٠ و ٠,٣٨ و ٠,٤١) في تقرير ٢٠٠٣ لتصل إلى (٠,٦٣ و ٠,٥٥ و ٠,٤٦ و ٠,٦٨) في تقرير ٢٠١٢ لكل من السعودية والإمارات ومصر والأردن على التوالي، ويعود الارتفاع في قيمة مؤشر جذب الاستثمار إلى التطور الحاصل في أسواق الأوراق المالية في دول العينة جميعها، مما انعكس في ارتفاع استثمار المحفظة وارتفاع درجة سيولة الأوراق المالية المتداولة فيها، كما أدى تطور قوانين الاستثمار في كل من الإمارات والأردن لما تضمنته من مزايا وحماية للمستثمرين إلى تزايد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي فيهما، فضلاً عن ارتفاع الجدارة الائتمانية في الإمارات. ويلاحظ من خلال بيانات الجدول نفسه انخفاض قيمة المؤشر في تقرير ٢٠٠٦ عنها في تقرير ٢٠٠٣، ولا سيما في كل من السعودية ومصر. ونتج عن هذا الانخفاض تراجع استثمارات المحفظة وتراجع مؤشر الجدارة الائتمانية، فضلاً عن انخفاض الضرائب كنسبة من الناتج.

الاستنتاجات:

- من أجل إبراز أهمية الدراسة فقد أسفرت مجريات التحليل عن مجموعة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بما يأتي:
- ١- تحظى القدرة التنافسية بأهمية كبيرة في تحقيق مركز تنافسي على المستوى العالمي، وتبرز هذه الأهمية بشكل أكبر في ظل تصاعد عمليات التحرير الاقتصادي والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية واندماج الاقتصاد العالمي في ظل العولمة.
 - ٢- لا يزال العديد من العوامل الداعمة للقدرة التنافسية في دول العينة يواجه بعض التحديات، مما شكل عائقاً كبيراً أمام تطور هذه القدرة بشكل كبير.

٣- حاولت دول العينة أن تتبنى سياسات اقتصادية واتخاذ إجراءات من شأنها رفع قدراتها التنافسية، إلا أنها تركزت في تحسين العوامل التي تؤدي إلى تطور مؤشر التنافسية الجارية.

٤- ان الارتفاع في مؤشر التنافسية الجارية لم يوفر لهذه الدول محددات استدامة القدرة التنافسية، فهذه الاستدامة تتطلب توافر عناصر ديناميكية تشكل أساساً لها، إذ أن تحسن المؤشر الجاري يعكس جودة العوامل الظرفية التي تسهم في تعزيز التنافسية لكنها تتغير نتيجة الصدمات الداخلية والخارجية، مما يعكس تواضع الجهود التي تبذلها هذه الدول في ترصين العوامل الكامنة التي تعزز استدامة القدرة التنافسية فيها.

٥- تتسم دول العينة بتدني مؤشر القدرة التنافسية الكامنة، مما يظهر ان هذه الدول ركزت جهودها نحو تكثيف الإجراءات والسياسات التي تعمل على تطوير مدخلات الأنشطة الابتكارية التي تمثل عنصراً أساسياً من عناصر القدرة التنافسية دون الاهتمام بمخرجاتها التي تعد الهدف الرئيس لهذه الإجراءات، مما يشير إلى انخفاض كفاءة هذه الأنشطة.

٦- إن سياسة تثبيت سعر الصرف التي اعتمدتها كل من السعودية والإمارات والأردن قوضت إمكانات القدرة التنافسية فيها، لأنها أدت إلى رفع القيمة الفعلية الحقيقية للعملة المحلية، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام إجراءات تطوير القدرة التنافسية.

المقترحات:

- ١ - توفير البيئة الداعمة للأنشطة الابتكارية في دول العينة التي من شأنها توفير الارضية المناسبة لتطوير القدرة التنافسية فيها.
- ٢- اصلاح القطاع العام من خلال تحسين ادارة النفقات العامة واصلاح الخدمة المدنية وتحسين اداء المؤسسات العامة واعادة هيكليتها.
- ٣- التحرير الاقتصادي للتجارة من خلال إزالة المعوقات امام التجارة الخارجية ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.

- ٤- إيجاد السبل الكفيلة لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية الرئيسة ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي والسياحي للتحويل من الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على قاعدة إنتاجية صلبة.
- ٥- تشجيع القطاع الخاص على تمويل المجالات الصناعية ودعم الأنشطة التي تقوم بها الشركات في القطاعات الصناعية المختلفة.
- ٦- التخلص من السياسات الموروثة كعادات سيئة والتي شكلت عائقاً كبيراً أمام تقدم اقتصادات دول العينة في جميع مجالاتها ولاسيما قدرتها التنافسية.

الهوامش

- ١ - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة ٢٠١٢، الإصدار الرابع، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢، ص^{٢١}.
- 2- World Economic Forum (WEF), The Global Competitiveness Report 1997, Geneva, 1997 p⁸⁴.
- 3- Marginean Silvia, Competitiveness-From Microeconomic Foundations to National Determinants, p³¹. Available in Internet on Website <ftp://ftp.repec.org/>.
- 4- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة ٢٠١٢، مصدر مذكور سابقاً، ص^{٢١}.
- 5- World Economic Forum (WEF) , The Global Competitiveness Report 2013 - 2014, Geneva, 2013, p⁴.
- ٦- عدنان فرحان الجوارين، القدرة التنافسية للدول العربية مع إشارة خاصة للعراق-دراسة تحليلية ومقارنة، الطبعة الأولى، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣ ص^{٣١}).
- ٧- طارق نوبر، دور الحكومة الداعم للتنافسية-حالة مصر ، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٢، ص^٥.

8 - Thomas Berger, Concepts Of National Competitiveness, Journal of International Business and Economy, Vol Nine, Number One, Cardiff University, p⁹⁷.

٩ - أحمد الكواز، الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٠٩، ص^{١٠}.

١٠ - حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، ٢٠١٣، ص^{٣-٦}. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الموقع الإلكتروني: <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/45006/>

١١ - ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، عدم توافر الطبعة، (الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦)، ص^{١٤٦}.

١٢ - أحمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الحكومة، سلسلة جسر التنمية، المجلد السابع، العدد التاسع والستون، كانون الثاني، ٢٠٠٨، ص^٥.

١٣ - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين القيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، (عمان، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص^{٤٣٥}.

• مدرسة الاختيار العام هي مجموعة الأفكار التي تتناول دراسة الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات عند صنع قراراتها.

١٤ - أحمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الحكومة، مصدر مذكور سابقاً، ص^٥.

١٥ - يـل سامويلسون و نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٦)، ص^{٣٣٥}.

16- World Economic Forum (WEF) , The Global Competitiveness Report 2001-2002 ,Geneva, World Economic Forum, 2001 p48.

١٧ - عبد المطلب عبد الحميد أبو عقدة ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، (القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠)، ص^{٢٣٩}.

١٨ - عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية- النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، (النجف، مؤسسة النبراس للطباعة، ٢٠١٥)، ص^{١٧٣}.

١٩ - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين القيسي، مصدر مذكور سابقاً، ص^{٢٤٣}.

٢٠ - جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيد اروس، مراجعة: عبد الله شحاتة الخطيب، الطبعة الأولى، (أبو ظبي، دار العين للنشر، ٢٠١٠)، ص^{٩٧}.

٢١ - مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، مراجعة: عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم: سلطان محمد السلطان

، عدم توافر الطبعة، (الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩٩)، ص^{٣٣٣}.

٢٢ - المصدر السابق نفسه، ص^{٣٥١-٣٥٢}.

٢٣ - عبد الحسين جليل الغالبي، مصدر مذكور سابقاً، ص^{١٧٨ و ٢٤٤ و ٢٤٥}.

- ٢٤ - محمد حلمي الطواهي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٥٥.
- ٢٥ - اسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، عدم توافر الطبعة، (الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩)، ص ٢٨٢-٢٨٣.
- ٢٦ - أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، المجلد العاشر، العدد ١٠٧، ٢٠١١، ص ٨.
- ٢٧ - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة ٢٠٠٩، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣١.
- ٢٨ - علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة-القضايا والمضامين، في: القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، تحرير: علي توفيق الصادق، عدم توافر الطبعة، (أبو ظبي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٥.
- ٢٩ - المصدر السابق نفسه، ص ٤٦.
- ٣٠ - وليد عبد مولا، وقائع مؤتمر: استراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٠، ص ٣٧.
- ٣١ - موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، تعريب: محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية، عدم توافر الطبعة، (الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠١٠)، ص ٢٥٥.
- ٣٢ - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث والعشرون، السنة الثانية، ٢٠٠٣، ص ٢٧.
- ٣٣ - هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي-نظرية وسياسات، الطبعة الاولى، (دمشق، دار الفكر للنشر، ٢٠١٠)، ص ٢٨٨.
- ٣٤ - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٢ و ٢٤.
- ٣٥ - عبد المجيد قدي و قادة اقسام، التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢١.
- ٣٦ - سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٥٠.
- ٣٧ - حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار الشروق للنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٣ و ١١.
- ** احتسبت النسب من قبل الباحث من خلال تحويل العملة المحلية إلى الدولار استناداً إلى سعر الصرف البالغ (٣,٦٧٢) درهم لكل دولار اعتماداً على:
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥، أبو ظبي، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:
- www.amf.org.ae

38- Karel Vit, the possibilities of budget deficit financing, obtainable within netting international(internet),p1. Within place follws www.nispa.sk/files

٣٩ -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنتين ٢٠١٠ و ٢٠١٦، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٠ و ٢٠١٦، صفحات متعددة.

٤٠ -مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، إدارة الابحاث الاقتصادية، الرياض، حزيران ٢٠١٥، ص٤٣.

٤١ - وزارة الاقتصاد الإماراتية، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، أبو ظبي، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، ٢٠١٢، ص٢٤.

٤٢ -وزارة المالية الإماراتية، الميزانية الاتحادية ٢٠١١-٢٠١٣، ص٢. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع الوزارة الآتي:

www.mof.gov.ae

*** احتسبت النسب من قبل الباحث من خلال جمع الواردات من الآلات ووسائل النقل مع الواردات من المصنوعات وقسمتها على الناتج اعتماداً على:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥، مصدر مذكور سابقاً، ص٢١ و٢١٠.

**** احتسبت النسبة من قبل الباحث من خلال قسمة هاتين المجموعتين من السلع على الناتج اعتماداً على:

- المصدر السابق نفسه، ص١٨ و٢١.

٤٣ -مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠١، دائرة البحوث والإحصاء، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص١٣.

٤٤ -وزارة الاقتصاد الإماراتية، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، مصدر مذكور سابقاً، ص٢٤.

٤٥ -انظر في ذلك:

- البنك المركزي المصري،، التقرير السنوي للسنوات (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)، القاهرة، سنوات متعددة، صفحات متعددة، متاح على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلى موقع البنك الآتي:

www.cbe.org.eg

٤٦ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنتين ٢٠٠٨ و ٢٠١٦، مصدر مذكور سابقاً، ص٣٧٩ و٥٣٠.

٤٧ -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٢، مصدر مذكور سابقاً، ص٤٢٨.

٤٨ -انظر في ذلك:

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدر التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥)

- وزارة المالية المصرية، التقارير المالية لشهر ديسمبر للسنوات (٢٠٠٥ و ٢٠١١ و ٢٠١٦)، القاهرة، ٢٠٠٥ و ٢٠١١ و ٢٠١٦، ص^١، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع الوزارة الآتي: www.mof.gov.eg
- ٤٩ - البنك المركزي الأردني، هيكل أسعار الفائدة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥)، عمان، سنوات متعددة. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbj.gov.jo
- ٥٠ - البنك المركزي الأردني، أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الأردني، دائرة الابحاث، عمان، شباط، ٢٠١٥، ص^{١٠}، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbj.gov.jo
- ٥١ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣، مصدر مذكور سابقاً، ص^{١٥٢}
- ٥٢ - بلقاسم العباس، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٥
- ٥٣ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧، مصدر مذكور سابقاً، ص^{١٨٢}.
- ٣٤ - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٥، مصدر مذكور سابقاً، ص^٨.

المصادر

١- العربية

أ- الكتب

- ٢- اسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، عدم توافر الطبعة، (الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩).
- ٢- بيل سامويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٦).
- ٣- جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد، ترجمة: إلهام عيادروس، مراجعة: عبد الله شحاتة الخطيب، الطبعة الأولى، (أبو ظبي، دار العين للنشر، ٢٠١٠).
- ٤- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار الشروق للنشر، ١٩٩٨).
- ٥- سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
- ٦- عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية- النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، (النجف، مؤسسة النبراس للطباعة، ٢٠١٥).
- ٧- عبد المطلب عبد الحميد أبو عقدة، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، (القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠).
- ٨- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين القيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، (عمان، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

- ٩- عدنان فرحان الجوارين، القدرة التنافسية للدول العربية مع إشارة خاصة للعراق-دراسة تحليلية ومقارنة، الطبعة الأولى، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣).
 - ١٠- علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة-القضايا والمضامين، في: القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، تحرير: علي توفيق الصادق، عدم توافر الطبعة، (أبو ظبي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، ١٩٩٩).
 - ١١- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة، ترجمة ومراجعة: محمد ابراهيم منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم: سلطان محمد السلطان، عدم توافر الطبعة (الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩٩).
 - ١٢- محمد حلمي الطوابعي، أثر السياسات المالية الشريعة في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).
 - ١٣- موريدخي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، تعريب: محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية، عدم توافر الطبعة، (الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠١٠).
 - ١٤- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، عدم توافر الطبعة، (الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦).
 - ١٥- هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي - نظرية وسياسات، الطبعة الاولى، (دمشق، دار الفكر للنشر، ٢٠١٠).
- ب- الدوريات**
- ١- أحمد الكواز، الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٠٩.
 - ٢- عبد المجيد قدي و قادة اقسام، التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، ٢٠١٠.
 - ٣- وليد عبد مولا، وقائع مؤتمر: استراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يوليو، ٢٠١٠.
- ج- الدراسات**
- ١- أحمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الحكومة، سلسلة جسر التنمية، المجلد السابع، العدد التاسع والستون، الكويت، كانون الثاني، ٢٠٠٨.
 - ٢- _____، السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، المجلد العاشر، العدد ١٠٧، الكويت، ٢٠١١.
 - ٣- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، السنة الثانية، العدد الثالث والعشرون، الكويت، ٢٠٠٣.
 - ٤- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية-حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.
- د- التقارير والنشرات**
- ١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٨).

- ٢٠١٦)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سنوات متعددة.
- ٢- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للسنوات (٢٠٠٢-٢٠١٥)، القاهرة، سنوات متعددة.
- ٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، السنوات (٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥).
- ٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٦)، الأمم المتحدة، نيويورك، سنوات متعددة.
- ٥- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠١، أبو ظبي، دائرة البحوث والإحصاء، ٢٠٠١.
- ٦- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٢)، الكويت، (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٢).
- ٧- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، إدارة الأبحاث الاقتصادية، الرياض، حزيران ٢٠١٥.
- ٨- وزارة الاقتصاد الإماراتية، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)، أبو ظبي، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، ٢٠١٢.
- ٥- شبكة المعلومات الدولية
 - ١- البنك المركزي الأردني، هيكل أسعار الفائدة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥)، عمان، سنوات متعددة. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbj.gov.jo
 - ٢- البنك المركزي الأردني، أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الأردني، دائرة الأبحاث، عمان، شباط، ٢٠١٥، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbj.gov.jo
 - ٣- البنك المركزي الأردني، التصنيف الاقتصادي لنفقات الحكومة المركزية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbj.gov.jo
 - ٤- البنك المركزي المصري، إحصاءات العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbe.org.eg
 - ٥- حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، ٢٠١٣، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:
 - ٦- وزارة المالية الإماراتية، الميزانية الاتحادية ٢٠١١-٢٠١٣، ص ٢. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع الوزارة الآتي:
 - ٧- وزارة المالية المصرية، التقارير المالية لشهر ديسمبر للسنوات (٢٠٠٥ و ٢٠١١ و ٢٠١٦)، القاهرة، ٢٠٠٥ و ٢٠١١ و ٢٠١٦، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع الوزارة الآتي: www.mof.gov.eg

ثانياً: المصادر الانكليزية

- 1- Karel Vit, the possibilities of budget deficit financing, obtainable within netting international (internet), p1. Within place follows: www.nispa.sk/files
- 2- Marginean Silvia, Competitiveness-From Microeconomic Foundations to National Determinants, Available in Internet on Website: [ftp://ftp.repec.org/](http://ftp.repec.org/).
- 3- Thomas Berger, Concepts Of National Competitiveness, Journal of International Business and Economy, Vol Nine, Number One, Cardiff University.
- 4- World Economic Forum (WEF), The Global Competitiveness Report for year (1997/1998,
2001/2002, Geneva, World Economic Forum, (1997, 2001,2013, 2014).

ملحق (١)

حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في اقتصادات

دول العينة للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥)

(مليون دولار)

السنة	السعودية	الإمارات	مصر	الأردن
٢٠٠١	١٨٣٠١٢	٦٨٩٠٩	٩٧٣٦٧	٨٩٧٦
٢٠٠٢	١٨٨٥٥١	٧٣٦٣٥	٨٥١٨٠	٩٥٨٣
٢٠٠٣	٢١٤٥٧٣	٨٦٦٨٦	٨١١٣٥	١٠١٩٦
٢٠٠٤	٢٥٠٣٣٩	١٠٤٥٢٤	٧٨٦٢٣	١١٤١١
٢٠٠٥	٣١٥٣٣٧	١٨٠٦١٧	٨٩٥٢٨	١٢٥٨٩
٢٠٠٦	٣٥٦١٥٥	٢٢٢١٠٦	١٠٧٣٧٨	١٤٦٣٨
٢٠٠٧	٣٨٤٦٨٦	٢٥٨١٥٠	١٣٠٣٦٧	١٧١١٠

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥)

٢٠٠٨	٤٧٦٣.٥	٣١٤٨٤٥	١٦٢٤٦٤	٢١٩٩٣
٢٠٠٩	٣٧٦٦٩٢	٢٥٩٧٣٣	١٨٨٤٨٩	٢٣٨٥٣
٢٠١٠	٥٢٦٨١٢	٢٨٦.٤٩	٢١٨٣٨٧	٢٦٤٦٣
٢٠١١	٦٦٩٥.٧	٣٤٨٥٢٦	٢٣٥٤٦٤	٢٨٨٨١
٢٠١٢	٧٣٣٩٥٦	٣٧٣٤٣.٠	٢٧٥٦٨١	٣.٩٨١
٢٠١٣	٧٤٤٣٣٦	٣٨٧١٩٢	٢٨٥٤٥٨	٣٣٦٤١
٢٠١٤	٧٥٣٨٣٢	٣٩٩٤٥١	٣.١٧٣٧	٣٥٨٧٧
٢٠١٥	٦٤٦.٠٢	٣٧٥٢٣.٠	٣٣٢١٦٢	٣٧٥٧.٠

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ملحق (٢)

حجم الإنفاق العام ومكوناته والاستثمار الإجمالي في السعودية
للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥) (مليون دولار)

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الإجمالي
٢٠٠١	٦٨.٣٧	٥٩٦.٢	٨٤٣٥	٣٤٥٥٨
٢٠٠٢	٦٣.٦٧	٥٥.٦٧	٨.٠٠	٣٧.٩٦
٢٠٠٣	٦٨٥٣٣	٥٩٦.٨	٨٩٢٥	٤٢٥٢٦
٢٠٠٤	٧٦.٥٣	٦٦.٤٠	١٠.١٤	٤٥٤١١
٢٠٠٥	٩٢٣٩٣	٧٥٧٧٩	١٦٦١٤	٦٦٢١٥
٢٠٠٦	١٠٤٨٨٦	٨٥٩٧٦	١٨٩١٠	٨٣٦١٧
٢٠٠٧	١٢٤٣٣٢	٩٢٥٨٦	٣١٧٤٦	١١٠.٤٥
٢٠٠٨	١٣٨٦٨٥	١.٣٦٩.٠	٣٤٩٩٥	١٤١٨٨٣
٢٠٠٩	١٥٩.٤٩	١١١.٩٢	٤٧٩٥٧	١٣٦.٩٠

١٦١٩٥٩	٥٣.٢٤	١٢١٣٤٥	١٧٤٣٦٩	٢٠١٠
١٧٩٣.٧	٧٣٦٥٣	١٤٦٨٠٠	٢٢.٤٥٣	٢٠١١
١٩٣٣٢٠	٦٩٧٨١	١٦٣١٠٠	٢٣٢٨٨١	٢٠١٢
٢٠.٢٢١٤	٨٢٦٦٧	١٦٥٨٩٣	٢٤٨٥٦٠	٢٠١٣
٢١٤٩٣٧	١١١٣٢١	١٤٧٩٢٧	٢٥٩٢٤٨	٢٠١٤
٢٢٣٨٣٢	١٠٨٨٣١	١٤٤٦١٨	٢٥٣٤٤٩	٢٠١٥

المصدر:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٥)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥)، صفحات متعددة.

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٦، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٦، ص ٤١٣ و ٤١٤ و ٤٧٨.

ملحق (٣)

حجم الإنفاق العام ومكوناته والاستثمار الإجمالي في الإمارات
للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥) (مليون دولار)

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الإجمالي
٢٠٠١	٢٥٩٩٣	٢٠٩٦٨	٥٠٢٥	١٧١٤٦
٢٠٠٢	٢٣٥٨٥	١٩٧٦٩	٣٨١٦	١٧٧٧٤
٢٠٠٣	٢٤١٨٠	١٩٩٤١	٤٢٣٩	٢٠٧٠٩
٢٠٠٤	٢٦٢١٤	٢٢٠٥١	٤١٦٣	٢٨٥٤٣
٢٠٠٥	٢٨٤٣٦	٢٢٩٤٢	٥٤٩٤	٣٤٧٥٥
٢٠٠٦	٣٤٣٠٣	٢٨٢٩٣	٦٠١٠	٤٠٨٥٩
٢٠٠٧	٤٣٤٩٢	٣٣٠٣٣	١٠٤٥٩	٦٢٨٢٣
٢٠٠٨	٧٠٥٩٩	٦١٠٥٢	٩٥٤٧	٧٤٧٣٢
٢٠٠٩	٧٦٤٨٥	٦٩٦٩٨	٦٧٨٧	٧٦٦٣٨

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠١٥-٢٠٠١)

٧٤٧٩٨	١٨٥٣٠	٧٢١٥٢	٩٠٦٨٢	٢٠١٠
٨٠٠٢٥	١٢٤٢٧	٨٠٠٨٩	٩٢٥١٦	٢٠١١
٨٣٧٥٨	١٢٠٦٢	٨٥٩٧٤	٩٨٠٣٦	٢٠١٢
٩١٠٣٣	١٢٥٠٥	٨٩١٥٩	١٠١٦٦٤	٢٠١٣
٩٧١٩٢	١١٥٩٩	٨٢٦٩٩	٩٤٢٩٨	٢٠١٤
١٠٧٦٩٢	١٤٤٢٨	٩٧٥١٢	١١١٩٤٠	٢٠١٥

المصدر:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٥) ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥)، صفحات متعددة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٦، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٦، ص ٤٧٨ و ٤١٣.

ملحق (٤)

حجم الإنفاق العام ومكوناته والاستثمار الإجمالي في مصر
للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥) (مليون دولار)

الاستثمار الإجمالي	الاستثمار الحكومي	الإعانات والتحويلات .	الرواتب والأجور *	الإنفاق الجاري	الإنفاق العام	السنوات
١٧٧٨٠	٤٤٢١	٤٢٤١	٦٣٤٧	٢٣٦٧٣	٢٨١٤٧	٢٠٠١
١٥٣٢٩	٣٨٤٣	٣٩٥١	٦٢٧٥	٢١٥١٣	٢٥٤٦٠	٢٠٠٢
١٣٧٠٠	٣٦٨٠	٣٢٥٣	٥٣٩٢	٢١١٦١	٢٤٨٧٠	٢٠٠٣
١٤٨٤٠	٣٩٠٥	٥٤٦٠	٦٠١٥	٢١٠٤٦	٢٥٢٩٩	٢٠٠٤
١٦٠٩٣	٣٨٦٩	٦٦٠٠	٧١٧٦	٢٢٩٩٩	٢٧٠١٧	٢٠٠٥
٢٠١١١	٣٦٦٤	١٣٥٢٨	٨١٤١	٣٢٢٢٨	٣٤٨٢٧	٢٠٠٦
٢٧١٨٤	٤٤٦٣	١٤١١٥	٩٢٤٢	٣٤٤٠١	٤١١١٩	٢٠٠٧

٢٠٠٨	٥١٢٥٧	٤٥٠١١	١١٥٤٥	٢٠٨٨٢	٦٢٠٣	٣٦٣٧٥
٢٠٠٩	٦٤٠٨٦	٥٥٧١٩	١٣٧٠٨	٢٢٩٠٥	٧٨٥٥	٣٦١٧٣
٢٠١٠	٦٦٢٧٢	٥٧٤٩١	١٥١٥٠	٢٢٩٧٧	٨٧٥١	٤٢٥٨٨
٢٠١١	٦٧٢٢٩	٦٠٨٧٩	١٦١٩١	٢٥٤٠٤	٦٧٠٧	٤٠٢٧١
٢٠١٢	٧٧٦٦٢	٧١٨٤١	٢٠٢٣٤	٢٨٧٩٦	٥٩٣١	٤٢٩٥٥
٢٠١٣	٩١٣٥٢	٨٤٩٤٧	٢٠٨٢٤	٣١٤٢٣	٦١١٨	٣٨٤٨٩
٢٠١٤	١٠٠٣١٤	٩١٣٥٧	٢٥٢٤٦	٣٢٣١٢	٧٤٤٨	٤١٧١٧
٢٠١٥	١٠٣٧٣٢	٩٥٩١١	٢٦٠٣٩	٢٦٠٥٢	٧٨٢١	٤٧٧٣٦

المصدر: - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات (٢٠١٢ و ٢٠١٥)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، (٢٠١٢، ٢٠١٥)، صفحات متعددة.

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٦، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٦)، ص.

- البنك المركزي المصري، إحصاءات العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع البنك الآتي: www.cbe.org.eg

* تم تحويل المبالغ من الجنيه إلى الدولار اعتماداً على أسعار صرف الجنيه بالدولار لكل سنة من السنوات.

ملحق (٥)

حجم الإنفاق العام ومكوناته والاستثمار الإجمالي في الأردن
للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥) (مليون دولار)

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	الرواتب والأجور*	الإعانات والتحويلات*	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الإجمالي
٢٠٠١	٣٠٤١	٢٥٢٣	٥٤٢	٩٣٥	٥١٨	١٨٩٠
٢٠٠٢	٣١٥١	٢٦٢٠	٥٦٧	٩٠٧	٥٣١	١٩٢٦
٢٠٠٣	٣٤٩٥	٢٩٠١	٥٩١	١٠٧٨	٥٩٤	٢١٢٥
٢٠٠٤	٤٤٠٢	٣٣٥٤	٦٢٥	١٣٨٢	١٠٤٨	٣١٢٥
٢٠٠٥	٤٨٥٢	٤١٠١	٦٩١	١٩١١	٧٥١	٤٢٩٩
٢٠٠٦	٥٣٨٦	٤٣٩٨	٧٢٥	١٩٩٦	٩٨٨	٤٢٦٧
٢٠٠٧	٦٣٢٧	٥٢٨٠	٨٠٧	٢٢٢٦	١٠٤٧	٥١٧٩
٢٠٠٨	٧٦٣٣	٦٣٠٩	١٠٩٢	٢٤٥٦	١٣٢٤	٦٥٧٥

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٠١)

٢٢٧٣	١٩٦٠	٢٢٤٣	١١١٠	٦٤٦٨	٨٤٢٨	٢٠٠٩
٦٧٥٢	١٣٠٨	٢٢٢٣	١١٧١	٦٦٩٥	٨٠٠٣	٢٠١٠
٦٧٠٥	١٤٥٢	٣٢٦١	١٣٤٠	٨٠٩٥	٩٥٤٧	٢٠١١
٧٦٦٥	٩٢٢	٣٦٤٦	١٥٦٤	٨٧٤٩	٩٦٧١	٢٠١٢
٨٤٣٤	١٤١٦	٣٢٢٣	١٦٤٥	٨٤٩٦	٩٩١٢	٢٠١٣
٨٦٠٤	١٥٤٨	٢٧٨٨	١٨٦٢	٩٤٧٧	١١٠٢٥	٢٠١٤
٦٩٠١	١٤٩٠	٢٦٠٩	١٨٩٧	٩٣٣٨	١٠٨٢٨	٢٠١٥

المصدر: - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات (٢٠١٢ و ٢٠١٥)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع الصندوق الإلكتروني الآتي:

www.amf.org.ae

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٦، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٦)، صفحات متعددة.

- البنك المركزي الأردني، التصنيف الاقتصادي لنفقات الحكومة المركزية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى www.cbj.gov.jo موقع البنك الآتي:

* تم تحويل المبالغ من الدينار الأردني إلى الدولار اعتماداً على أسعار صرف الجنيه بالدولار البالغ (٠,٧٠٩٠) لجميع السنوات.

ملحق (٦)

نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام والاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار في السعودية والإمارات للمدة من (٢٠١٥ - ٢٠٠١) (نسبة مئوية)

السنوات	السعودية		الإمارات	
	الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام	الاستثمار الحكومي إلى الاستثمار الإجمالي	الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام	الاستثمار الحكومي إلى الاستثمار الإجمالي
٢٠٠١	٨٧,٦	٢٤,٤	٨٠,٧	٢٩,٣
٢٠٠٢	٨٧,٣	٢١,٦	٨٣,٨	٢١,٥
٢٠٠٣	٨٧,٠	٢١,٠	٨٢,٥	٢٠,٥
٢٠٠٤	٨٦,٨	٢٢,١	٨٤,١	١٤,٦
٢٠٠٥	٨٢,٠	٢٥,١	٨٠,٧	١٥,٨

٢٠٠٦	٨٢٠	٢٢٠٦	٨٢٠٥	١٤٠٧
٢٠٠٧	٧٤٠٥	٢٨٠٩	٧٦٠٠	١٦٠٧
٢٠٠٨	٧٤٠٨	٢٤٠٧	٨٦٠٥	١٢٠٨
٢٠٠٩	٦٩٠٩	٣٥٠٢	٩١٠١	٨٠٩
٢٠١٠	٦٩٠٦	٣٢٠٧	٧٩٠٦	٢٤٠٨
٢٠١١	٦٦٠٦	٤١٠١	٨٦٠٦	١٥٠٥
٢٠١٢	٧٠٠٠	٣٦٠١	٨٧٠٧	١٤٠٤
٢٠١٣	٦٦٠٧	٤٠٠٩	٨٧٠٧	١٣٠٧
٢٠١٤	٥٧٠١	٥١٠٨	٨٧٠٧	١١٠٩
٢٠١٥	٥٧٠١	٤٨٠٦	٨٧٠١	١٣٠٤
متوسط المدة	٧٤٠٦	٣١٠٨	٨٤٠٣	١٦٠٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق (٢) والملحق (٣).

ملحق (٧)

الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق في مصر للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١٥)
(نسبة مئوية)

السنوات	الإنفاق الجارى من الإنفاق العام	الرواتب والأجور من الإنفاق العام	الإعانات والتحويلات من الإنفاق العام	الاستثمار الحكومى من الاستثمار الإجمالى
٢٠٠١	٨٤٠١	٢٢٠٦	١٥٠١	٢٤٠٩
٢٠٠٢	٨٤٠٥	٢٤٠٧	١٥٠٥	٢٥٠١
٢٠٠٣	٨٥٠١	٢١٠٧	١٣٠١	٢٦٠٩
٢٠٠٤	٨٣٠٢	٢٣٠٨	٢١٠٦	٢٦٠٣
٢٠٠٥	٨٥٠١	٢٦٠٦	٢٤٠٤	٢٤٠٠
٢٠٠٦	٩٢٠٥	٢٣٠٤	٣٨٠٨	١٨٠٢

تقييم العوامل الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٠١)

٢٠٠٧	٨٣،٤	٢٢،٥	٣٤،٣	١٦،٤
٢٠٠٨	٨٧،٨	٢٢،٥	٤٠،٧	١٧،١
٢٠٠٩	٨٦،٩	٢١،٤	٣٥،٧	٢١،٧
٢٠١٠	٨٦،٨	٢٢،٩	٣٤،٧	٢٠،٦
٢٠١١	٩٠،٦	٢٤،١	٣٧،٨	١٦،٧
٢٠١٢	٩٢،٥	٢٦،١	٣٧،١	١٣،٨
٢٠١٣	٩٣،٠	٢٢،٨	٣٤،٤	١٥،٩
٢٠١٤	٩١،١	٢٥،٢	٣٢،٢	١٧،٩
٢٠١٥	٩٢،٥	٢٥،١	٢٥،١	١٦،٤
متوسط المدة	٨٧،٩	٢٣،٧	٢٩،٤	٢٠،١

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (٤).

ملحق (٨)

الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام في الأردن للمدة من (٢٠١٥ - ٢٠٠١)
(نسبة مئوية)

السنوات	الإنفاق الجاري من الإنفاق العام	الرواتب والأجور من الإنفاق العام	الإعانات والتحويلات من الإنفاق العام	الاستثمار الحكومي من الاستثمار الإجمالي
٢٠٠١	٨٣،٠	١٧،٨	٣٠،٨	٢٧،٤
٢٠٠٢	٨٣،٢	١٨،٠	٢٨،٨	٢٧،٦
٢٠٠٣	٨٣،٠	١٦،٩	٣٠،٨	٢٨،٠
٢٠٠٤	٧٦،٢	١٤،٢	٣١،٤	٣٣،٥

٢٠٠٥	٨٤,٥	١٤,٢	٣٩,٤	١٧,٥
٢٠٠٦	٨١,٧	١٣,٥	٣٧,١	٢٣,٢
٢٠٠٧	٨٣,٥	١٢,٨	٣٥,٢	٢٠,٢
٢٠٠٨	٨٢,٧	١٤,٣	٣٢,٢	٢٠,١
٢٠٠٩	٧٦,٧	١٣,٢	٢٦,٦	٣١,٣
٢٠١٠	٨٣,٧	١٤,٦	٢٧,٨	١٩,٤
٢٠١١	٨٤,٨	١٤,٠	٣٤,٢	٢١,٧
٢٠١٢	٩٠,٥	١٦,٢	٣٧,٧	١٢,٠
٢٠١٣	٨٥,٧	١٦,٦	٣٢,٥	١٦,٨
٢٠١٤	٨٦,٠	١٦,٩	٢٥,٣	١٨,٠
٢٠١٥	٨٦,٢	١٧,٥	٢٤,١	٢١,٦
متوسط المدة	٨٣,٤	١٥,٤	٣٢,٣	٢٢,٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (٥).